٤ القيمة المحلية للغابات

إن فكرة "الغابات والناس" ستوجّه النقاش والجدل على امتداد السنة الدولية للغابات خلال عام ٢٠١١. ووفقاً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فإن الهدف من هذه الفكرة هو أن تشمل دور الناس في إدارة غابات العالم وصيانتها وتنميتها المستدامة. وهناك عدد من المواضيع المرتبطة بهذه الفكرة من بينها: المعرفة التقليدية المتعلقة بالغابات؛ والإدارة المجتمعية للغابات؛ والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويستكشف هذا الفصل هذه المواضيع ترقباً للمناقشات أثناء الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وتحضيراً لفعاليات عالمية أخرى ستقام احتفالاً بالسنة الدولية للغابات.

ويناقش الفصل القيمة المحلية للغابات من خلال أربعة أقسام مترابطة. يقدم القسم الأول استعراضاً موجزاً لبعض الطرق التي تساهم بها المعرفة التقليدية في سُبل المعيشة المحلية والممارسات التقليدية المتعلقة بالغابات. ويقدم القسم الثاني أحدث المعلومات عن الإدارة المجتمعية للغابات والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذلك الدور الأساسي الذي تؤديه المنتجات الحرجية غير الخشبية في تلك الإدارة وفي تلك المشروعات. وعلى العكس من القيَم النقدية للغابات التي يبرزها مثال المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقوم بتسويق المنتجات الحرجية غير الخشبية، فإن القسم الثالث يجعل محوره الخاص هو "القيَم غير النقدية للغابات". أما القسم الأخير فهو يقدم عرضاً عاماً للاحتياجات المستقبلية والتوصيات بشأن السياسات من أجل حماية وتعزيز القيَم المحلية للغابات المبرزة في هذه المواضيع الثلاثة. وتوفر أقسام هذا الفصل، معاً، "شرارة فكر" لاستكشاف موضوع قضايا الغابات والحراجة على المستوى المحلي، وتسلط الضوء على أهمية الاعتراف بتعقُّد "القيمة المحلية" في جميع مناهج التنمية.

المعرفة التقليدية

إن المعرفة التقليدية هي مصطلح يضم المعرفة الموجودة لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وابتكاراتها وممارساتها (الإطار ١٩). وتوفر هذه المعرفة أساس سبُل المعيشة الحرجية، وتساهم في الممارسات الثقافية والاقتصادية التقليدية، والاستخدام الكفافي والتجارة المحلية، وممارسات الإدارة الحرجية وتطوير المنتجات التجارية. وتندرج المعرفة التقليدية المتعلقة بالغابات تحت مظلة المعرفة التقليدية الأوسع نطاقاً. وتشمل المعرفة المرتبطة باستخدام الأنواع الحرجية وإدارتها، والفهم والإدارة الأوسع نطاقاً للنظم البيئية الحرجية. وهذا استعراض موجز لبعض الطرق التي تُستخدم بها المعرفة التقليدية، أولاً على المستوى التجاري ثم باعتبارها جزءاً من ممارسات الإدارة التقليدية، وهي مرتبطة بالتنوع الحيوي والثقافي. ويُختتم القسم بعرض عام للعمليات الراهنة على صعيد السياسات التي تسعى إلى حماية دور المعرفة التقليدية واحترامه.

استخدام المعرفة التقليدية

لقد لعبت المعرفة التقليدية، تاريخياً، دوراً مركزياً في تطوير المنتجات التجارية، بما في ذلك منتجات الصناعات الصيدلية،

الإطار ١٩ : ما هي المعرفة التقليدية؟

'تشير المعرفة التقليدية إلى المعرفة الموجودة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية في مختلف أنحاء العالم وإلى ابتكاراتها وممارساتها. والمعرفة التقليدية، التي تنشأ من الخبرة المكتسبة عبر القرون ويجري تكييفها حسب الثقافة المحلية وحسب البيئة، تنتقل شفهياً من جيل إلى جيل. وهي تكون عادةً مملوكة ملكية جماعية وتأخذ الشكل القصص والأغنيات والفولكلور والأمثال الشعبية والقيم الثقافية والمعتقدات والشعائر والقوانين المجتمعية واللغة المحلية والسياسات الزراعية، بما في ذلك تطوير أنواع النباتات والسلالات الحيوانية. والمعرفة التقليدية ذات طابع عملي بصفة رئيسية، ولا سيما في مجالات من قبيل الزراعة ومصايد الأسماك والصحة والبستنة والحراجة."

المصدر: بوابة معلومات المعرفة التقليدية الخاصة باتفاقية التنوع الحيوي (www.cbd.int/tk)

والبذور، والأعشاب الطبية، ومستحضرات التجميل، والبستنة. وفي بعض الصناعات، تدنى دور المعرفة التقليدية في برامج البحث والتطوير في العقود الأخيرة، ولكنه ظل قوياً في برامج أخرى. وفي جميع القطاعات، يستمر التسويق التجاري لمنتجات مستمدة من المعرفة التقليدية (Laird and Wynberg, 2008; Petersen and Kuhn, 2007).

وعلى الرغم من الكساد الاقتصادي، على مستوى العالم، ما زالت مبيعات الأعشاب الطبية، والمستحضرات التغذوية، والأغذية والمشروبات الوظيفية، ومنتجات العناية الشخصية وأدوات التجميل التي تمثل المعرفة التقليدية أحد مكوناتها (Gruenwald, 2008; Cavaliere et al., 2010) وجميع منتجات الأعشاب تقريباً مشتقة من المعرفة التقليدية، بما في ذلك أكثر المنتجات مبيعاً على مدار السنة من قبيل نخيل الدوم (saw palmetto)، ونبات شوك الحليب (milk thistle)، والجنكو (gingko)، والعوسج (goji)، والجنسنغ (ginseng)، ومخلب الشيطان (devil's claw)، والأكاي (acai)، والبلسان (elderberry) والردبكية (echinacea). وفي سنة ٢٠٠٨ بلغت قيمة الإيرادات من العوسج ومن الردبكية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكثر من ١٧٠ مليون دولار أمريكي و ١٢٠ مليون دولار أمريكي، على الترتيب (Moloughney, 2009). والعديد من أكثر المنتجات مبيعاً مستمدة من الغابات، وما زال جمع المواد الخام والاتجار بها يؤثران تأثيراً كبيراً على الاقتصادات الحرجية.

وتشمل أنواع الأشجار الحرجية ذات القيمة في أفريقيا: أشجار اليوهمبي (yohimbe) وأشجار الخوخ الأفريقي (pygeum). وفي أمريكا الجنوبية: أشجار الموبرا بوامبا (muira puama) وأشجار وشاي التاهيبو (pau d'arco). والاستخدام التجاري لهذه وغيرها من الأنواع الحرجية نشأ من المعرفة التقليدية المتعلقة بالغابات. وفي حقيقة الأمر، يتزايد في أوروبا وأمريكا الشمالية الطلب على "المواد النباتية العرقية" و "العناصر الغريبة" ذات الاستخدامات التقليدية، مما يدفع الشركات إلى السعي إلى الأعشاب الطبية والنكهات المستندة إلى المعرفة التقليدية (Gruenwald, 2010). كذلك فإن التاريخ الطويل للاستخدام التقليدي يعود بالفائدة على المنتجات والعناصر "الجديدة" بالنسبة للسوق، والتي تحظى عادة بموافقة تنظيمية أسرع بالنظر إلى سلامتها المثبتة عبر أجيال من الاستخدام (Gruenwald, 2010).

وتتيح التطورات الأخيرة في مجال العلم والتكنولوجيا فرصاً جديدة لإجراء البحوث والقيام بعمليات استكشاف لتطبيقات المعرفة التقليدية في صناعات من قبيل الرعاية الصحية، والزراعة، والتكنولوجيا الحيوية. ويتزايد اللجوء إلى المعرفة التقليدية كجزء من الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأوسع نطاقاً من قبيل التكيف مع تغيُّر المناخ، وإدارة المياه، والإدارة المستدامة للزراعة والغابات. فعلى سبيل المثال، استُخدمت المعرفة التقليدية بشأن إدارة الحرائق للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أراضي أرنهم الغربية، باستراليا (Galloway McLean, 2009). وقد حددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المعرفة التقليدية والمعرفة المحلية باعتبارهما عنصرين هامين لا تشملهما تقييماتها السابقة، وسيالشكلان محوراً لعملها فيما يتعلق بتقارير تقييماتها العلمية المقبلة.

والأهم من ذلك أن المعرفة التقليدية تساهم في حياة حائزيها. فعلى سبيل المثال، يوفّر الطب التقليدي الرعاية الصحية الأولية لكثير من سكان العالم. ويقدّر أن ٨٠ في المائة على الأقل من السكان في بعض بلدان أفريقيا يعتمدون على الطب التقليدي فيما يتعلق برعايتهم الصحية الأولية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨). وكانت الإدارة التقليدية للغابات، بما في ذلك التلاعب بالغابات لتحبيذ أنواع مرغوبة وزيادة نطاق المنتجات والخدمات التي تقدمها الغابات إلى أقصى حد، هي التي ساعدت المجتمعات المحلية على الاستمرار في ظل بيئات معقدة، وكثيراً ما كانت غير مضيافة، لآلاف من السنين (انظر مثلاً Gómez-Pompa, 1991; Posey and Balée, 1989; Padoch and De Jong, 1992). ونُظم التأجيم هذه تكون عادةً منخفضة المدخلات ولكنها فعالة، لأنها نتاج مئات السنين من المحاولة والخطأ، وهي تستخدم طائفة من التقنيات بنفس الطريقة التي يستخدم بها الحرجيون التقليم وإزالة الأعشاب الضارة والزرع الإغنائي (Peters, 2000).

وقد شكّلت الإدارة التقليدية للغابات هيكل وتكوين الغابات في جميع أنحاء العالم، وعززت في حالات كثيرة التنوع الحيوي بما يتجاوز 'ذلك الذي يتسم بوجود ما يسمى ظروف النقاء الأصلي مع عدم وجود بشري" (Balée, 1994). وهذه النظم يمكن أن تسفر عن دروس هامة لمديري الغابات وقاطعي الأخشاب والمزارعين الرحَّل والقائمين على صيانة الغابات وغيرهم ممن يسعون إلى فهم النظم البيئية المعقدة المتنوعة حيوياً، والعلاقات بين الناس وبيئتهم. وبعمل مرفق منظمة الأغذية والزراعة للبرامج الحرجية الوطنية على تسليط الضوء على أهمية المعرفة التقليدية وإدماجها ضمن البرامج الحرجية الوطنية (الإطار ٢٠ أدناه).

وتؤثر الإدارة التقليدية للبيئات التي توجد فيها غابات على تكوين النباتات والحيوانات، وعلى التنوع الحيوي في هذه المناطق. ولقد زاد الوعي بالصلة بين الممارسات الثقافية والتنوع الحيوي على مدى العقود القليلة الماضية بحيث أصبح القبول بمفهوم "التنوع الثقافي الحيوي" (الإطار ٢١) واسع الانتشار. وقد كان هذا المفهوم هو نتاج العديد من الدراسات على المستوى المحلي، وكذلك تحليلات أوسع نطاقاً حددت العلاقات المتبادلة على نطاق العالم بين التنوع اللغوي والعرقي والحيوي (Maffi, 2005).

وحتى عهد قريب كان التنوع الثقافي والتنوع الحيوي يعتبران تخصصين منفصلين وكانا موضوعي دراسات وخبرة مختلفة (Pretty et al., 2010). وقد أتاح مفهوم "التنوع الثقافي الحيوي" التحام حركة أوسع نطاقاً من أجل فهم العلاقات الدينامية بين الطبيعة والثقافة، وحماية التنوع الثقافي الحيوي في مواجهة العولمة والقومية والتنمية غير المستدامة (Christensen Fund, 2010). ويتزايد اعتبار

الإطار ٢٠ : مرفق البرامج الحرجية الوطنية

يدعم مرفق البرامج الحرجية الوطنية إعداد وتنفيذ برامج حرجية وطنية في البلدان السبعين الشريكة له في ثلاثة اتجاهات استراتيجية رئيسية هي: (١) إدماج الإدارة الحرجية المستدامة ضمن العمليات الأوسع نطاقاً المشتركة بين القطاعات على المستوى الوطني؛ و (٢) بناء توافق آراء على المستوى الوطني بشأن كيفية معالجة القضايا ذات الصلة بالغابات والأشجار، في السياق العام للتنمية المستدامة؛ و ٣) إدماج الالتزامات المتعهد بها على المستوى الدولي (ومنها مثلاً تلك المتعلقة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيُّر المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر) ضمن السياسة والتخطيط الوطنيين بشأن الغابات. ويركز مرفق البرامج الحرجية الوطنية بوجه خاص على تقاسم المعرفة وتنمية القدرات في قطاع الغابات لكفالة المشاركة عن عِلْم من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل وضع خطط وطنية متواصلة بشأن الغابات وتنفيذها ورصدها بفعالية.

ومنذ سنة ٢٠٠٢، قامت منظمات غير حكومية بتنفيذ نحو ٣٠ نشاطاً تتعلق مباشرةً بمعرفة الشعوب الأصلية وهي منظمات اختارتها اللجان التوجيهية الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين في البلدان الشريكة لكي تتولى توثيق المعرفة التقليدية بشأن الإدارة الحرجية، ونشر تلك المعرفة، وبناء القدرات بشأنها، وتعزيزها. وفي عدد من البلدان الشريكة، قدم أيضاً مرفق البرامج الحرجية الوطنية، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة وشركاء آخرين، الدعم لإعداد استراتيجيات وطنية للتمويل الحرجي، ولتدريب مجموعات أهلية على تنمية الأسواق والنفاذ إليها.

ويمكن الاطلاع على الدروس المستفادة من الأنشطة التي يدعمها مرفق البرامج الحرجية الوطنية على الموقع الشبكي للمرفق: www.nfp-facility.org/60680/en/.

حماية الثقافات جزءاً لا يتجزأ من صيانة التنوع الحيوي (Maffi and Woodley, 2010; Pretty et al., 2010).

التدابير المتخذة على صعيد السياسات لحماية المعرفة التقليدية واحترامها

لقد ظهر في العقود القليلة الماضية اتجاه أوسع نطاقاً للاعتراف بما للشعوب الأصلية من حقوق بشأن الأراضي والموارد ومن حقوق ثقافية وغيرها. وكجزء من هذه العملية، اتجه انتباه واضعي السياسات إلى قيمة المعرفة التقليدية والحاجة إلى الحصول على موافقة من حائزي المعرفة على استخدامها. وجدير بالذكر أن مصطلح "المعرفة التقليدية" أو مصطلح "المعرفة التقليدية المتعلقة بالغابات" لم يُدمج حتى الآن إدماجاً كاملاً ضمن السياسات الحرجية العالمية وضمن ممارسات الإدارة الحرجية المستدامة، ولكنه كان مؤخراً موضوع قدر كبير من النقاش. ومع ذلك، نشأت مجموعة من الصكوك والمشروعات العالمية والنصوص التفاوضية والعمليات لمعالجة هذه القضايا، بالدرجة الأولى من خلال اتفاقية التنوع الحيوي، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

والفقرة (ي) من المادة ٨ من اتفاقية التنوع الحيوي تقتضي من كل طرف من الأطراف الأعضاء "احترام المعارف والابتكارات وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذات الصلة بصيانة التنوع الحيوي، والحفاظ عليها وصونها". وهي تنص أيضاً على أن "التطبيق الأوسع نطاقاً" لهذه المعارف ينبغي تشجيعه "بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف". وتشجع الاتفاقية أيضاً التقاسم المنصف للفوائد المستمدة من استخدام المعارف والابتكارات والممارسات المتعلقة بصيانة التنوع الحيوي أو استخدامه المستدام. أما الفقرة (ج) من المادة ١٠ فهي تقتضي حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد الحيوية طبقاً للممارسات الثقافية التقليدية؛ وأن يكون من بين المعلومات التي يجب تبادلها، وإعادتها إلى موطنها الأصلي حينما كان ذلك ممكناً، المعلومات المتعلقة بالمعارف والتكنولوجيات التقليدية (الفقرة (٢) من المادة ١٧). بينما ينبغي أيضاً أن يتضمن التعاون التكنولوجي بين الأطراف المتعاقدة التعاون بشأن التكنولوجيات الأصلية والتقليدية (الفقرة (٤) من المادة ١٨) (CBD, 1997).

وقد تم تطوير هذه المبادئ في خطوط بون التوجيهية الصادرة سنة ٢٠٠٢، والتي ترمي إلى "المساهمة في إعداد الأطراف آليات ونظم للنفاذ وتقاسم المنافع تعترف بحماية المعرفة التقليدية والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية، وفقاً للقوانين المحلية وللصكوك الدولية ذات الصلة" (سكرتارية اتفاقية التنوع الحيوي، ٢٠٠٢، اتفاقية التنوع الحيوي، الفقرة (ي) من المادة (١١). وتقدم جماعة عمل مخصصة مفتوحة العضوية معنية بالفقرة (ي) من المادة ٨ والأحكام ذات الصلة مشورة بشأن حماية المعرفة التقليدية بالوسائل القانونية وغيرها، وتضطلع بعمل لتحديد العناصر ذات الأولوية في النظم الفريدة لحماية المعرفة التقليدية، والتقاسم المنصف للمنافع، والموافقة المسبقة عن علْم.

وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الصادر سنة ٢٠٠٧ هو صك هام آخر يدعم حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بمعرفتها التقليدية ذات الصلة بالتنوع الحيوي، حيث يذكر أن: "للشعوب الأصلية الحق في صيانة معرفتها التقليدية و... مظاهر علومها وتكنولوجياتها وثقافاتها، بما في ذلك مواردها الوراثية والبذور والأدوية ... [و] معرفة خصائص الحيوانات والنباتات، والسيطرة عليها وحمايتها وتنميتها. ... ولها أيضاً الحق في صيانة ملكيتها الفكرية لهذا التراث الثقافي وهذه المعرفة التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية، والسيطرة على تلك الملكية وحمايتها وتنميتها" (المادة ٣١-١).

الإطار ٢١: ما هو التنوع الثقافي الحيوي؟

التنوع الثقافي الحيوي هو 'نسيج البشرية والطبيعة، والتعددية الثقافية، والتكامل البيئي. وينشأ التنوع الثقافي الحيوي من استمرار التطور المتلازم والتكيف بين الوسائط الطبيعية، وطرق العيش، والمساعي الثقافية، مما يثمر ثراءً وتنوعاً لا انفصام بينهما." صندوق كريستنسن، بيان رؤية المؤسسة لعام ٢٠١٠ (www.thechristensenfund.org).

'التنوع الثقافي الحيوي هو التنوع المترابط بين الطبيعة والثقافة: الملايين من أنواع النباتات والحيوانات التي تطورت على سطح الأرض، وآلاف الثقافات واللغات المختلفة التي استحدثها البشر بالتفاعل عن كثب مع بعضهم البعض ومع البيئة الطبيعية." منظمة تيرالينغوا، صيانة التنوع الثقافي والحيوي، مجتمع من الممارسات (www.terralingua.org).

ويتزايد أيضاً النظر في المعرفة التقليدية فيما يتعلق باتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الصادر عن منظمة التجارة العالمية. فثمة تعديل مقترح لذلك الاتفاق – يضيف شرطاً للكشف عن المصدر في طلبات الحصول على براءات الاختراع وربما يتطلب تقاسم المنافع مع المجتمعات لردع القرصنة الحيوية – من شأنه أن يجعل الاتفاق متماشياً مع الالتزامات المتعلقة بالمعرفة التقليدية التي تنص عليها اتفاقية التنوع الحيوي. وتبرُز أيضاً قضايا حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالموارد الوراثية في مهمة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، التي أنشأت لجنة حكومية دولية معنية بالمعرفة التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. وتقدم هذه اللجنة توجيهاً، استناداً إلى البحوث وعمل بعثات تقصي الحقائق، بشأن استراتيجيات حماية المعرفة التقليدية والموارد الوراثية (بما في ذلك تلك الموجودة في الغابات).

وتشمل بعض التدابير الجاري اعتمادها لتنفيذ هذه الاتفاقات والخطوط التوجيهية إعداد سجلات أو قواعد بيانات للتنوع الحيوي تسجل استخدام التنوع الحيوي والمعرفة المتعلقة به في أقاليم معينة. وهذه الأساليب الدفاعية لحماية المعرفة التقليدية يمكن أن تُستكمل بالاعتراف القانوني بالملكية الجماعية للموارد والمعرفة، والملكية المشتركة لبراءات الاختراع وللمنتجات، وشهادات الموافقة المسبقة عن علْم، وتقاسم المنافع و/أو تحديد مصدر المورد أو المعرفة في طلبات الحصول على براءات الاختراع.

ومع ذلك ما زال، من الناحية العملية، الكثير من هذه الأدوات والمناهج في مراحله الأولى ويطرح تحديات كبيرة. ولذا فقد اعتمدت شركات كثيرة نهج الممارسة العملية فيما يتعلق باستخدام المعرفة التقليدية، بينما يوجد لدى شركات أخرى وعي ضئيل بالحاجة إلى الدخول في ترتيبات بشأن النفاذ وتقاسم المنافع عند استخدام المعرفة التقليدية. والطرق المتنوعة التي تستخدم بها الشركات وتفسّر المعرفة التقليدية تضيف طبقة أخرى من التعقد. ففي الحالات التي تُستخدم فيها المعرفة التقليدية، تعتمد الشركات عادةً اعتماداً شديداً على مشروعات وسيطة من قبيل مشروعات البحوث أو المنظمات غير الحكومية أو الحكومات لإيجاد حل للقضايا الصعبة من قبيل مَنْ يمثّل الجماعات المحلية، وكيف يتم تحديد ملاّك المعرفة التقليدية، ولا سيما عندما تتقاسم مجتمعات كثيرة هذه المعرفة. والطابع المستعصي لهذه القضايا وغيرها معناه أن المشروعات التي تنطوي على المعرفة التقليدية كثيراً ما تكون مثيرة للخلاف بطريقة متأصلة.

الإدارة المجتمعية للغابات والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم

يمكن أن تالشكل المعرفة التقليدية الأساس الذي تدير المجتمعات الغابات استناداً إليه. فالربع على الأقل من الأراضي التي تغطيها الغابات في البلدان النامية يخضع لالشكل ما من أشكال السيطرة المجتمعية، ومن المرجح أن هذه النسبة ستزيد (CIFOR, 2008b). وكثيراً ما تستند المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مناهج الإدارة المجتمعية للغابات وتساهم في سبُل المعيشة المستدامة. ويستند الكثير من المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى المواد التي توفرها الغابات والأشجار، وتلعب هذه المشروعات دوراً هاماً في حصاد الأخشاب والمنتجات غير الخشبية وتصنيعها ونقلها وتسويقها. وكما يُناقش أدناه، كثيراً ما تحفز الإدارة المجتمعية للغابات المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

بعض القوى المحركة الرئيسية للإدارة المجتمعية للغابات

توجد أشكال كثيرة للإدارة المجتمعية للغابات، تستجيب للسياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المعينة. وفي بعض البلدان نشأت تلك الإدارة نتيجة لحاجة الحكومات إلى خفض تكاليف حماية الموارد الحرجية. وقد روّجت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية للإدارة المجتمعية للغابات في مشروعات التنمية الريفية.

والحاجة إلى زيادة الكفاءة في تقديم الخدمات وإلى مزيد من المساءلة فيما يتعلق بالطريقة التي تدير بها الحكومات الموارد الطبيعية، المقرونة بالاتجاهات العالمية نحو التحرير الاقتصادي وتطبيق اللامركزية، قد أدت إلى تحولات كبيرة على صعيد السياسات في عدد من البلدان. فقد أعدت بلدان عديدة أطراً تمكينية على صعيد السياسات تدعم حقوق المجتمعات والمبادرات التشاركية، وبذلك وفرت حافزاً أكبر لتحسين إدارة الموارد الحرجية وحمايتها.

تطبيق اللامركزية

أطلق مؤخراً عدد من الحكومات برامج لإصلاح القطاع العام تجرّد إدارات الحكومة المركزية، ومن بينها إدارة الغابات، من بعض سلطتها. وقد جرى تطبيق لا مركزية إدارات الغابات في محاولة لزيادة الكفاءة والمساءلة فيما يتعلق بتقديم الخدمات. وقد تخلت بعض الحكومات عن النهج الأكثر حماية فيما يتعلق بالإدارة الحرجية، ونقل المسؤولية عن استخدام الغابات وإدارتها إلى أجهزة الحكم المحلي الأدنى مستوى، والمؤسسات التقليدية، والمجتمعات المحلية.

ومع ذلك، كثيراً ما تجري عملية تطبيق اللامركزية على أساس تدريجي. وفي مرات كثيرة، احتفظت الحكومة المركزية بقدر كبير من السيطرة، وفرضت شروطاً من أجل الإدارة المحلية للموارد الحرجية. ويجري قدر محدود من تفويض السلطات والحقوق والتمويل لأجهزة الحكم المحلي وللمجتمعات المحلية. وكثيراً ما تكون مسؤولية المؤسسات الثقافية التقليدية مبيّنة بالشكل ضعيف في الصكوك التوجيهية، مما يتسبب في وجود تضارب بين المهام. وهذه العوامل تحول جميعها دون تحقيق الإمكانات الكاملة للإدارة المجتمعية للغابات.

الأطر التمكينية على صعيد السياسات

قد تؤدي التغيرات في المشهد السياسي على المستوى القطري إلى إصلاحات على صعيد السياسات والمؤسسات في نُظم حوكمة الغابات لدعم الإدارة اللامركزية للغابات. ومع ذلك، فنادراً ما جرى إصلاح حيازة الغابات – البالغة الأهمية لضمان الإنصاف والحقوق للمجتمعات المعتمدة على الغابات – إصلاحاً تاماً حتى الآن.

وفي أغلب الأحيان، توجد عملية تحوير جزئي. فعلى سبيل المثال في نيبال، جرى إضفاء الطابع الرسمي على الأساس الحالي للحراجة المجتمعية بموجب قانون الغابات الصادر سنة ١٩٩٣. وما زالت الغابات مملوكة رسمياً ملكية حكومية ولكن تُخصص حقوق استخدام دائمة للمجتمعات، رهناً باتفاقات بشأن ترتيبات الإدارة. وفي الإطار برنامج الحراجة المجتمعية تم تسليم قرابة ٣٠ في المائة من مجموع الغابات الوطنية إلى مجموعات مستخدمي الغابات كي يتولوا إدارتها والانتفاع بها (FAO, 2011). وقد حقق هذا مكاسب كبيرة للمجتمعات المحلية (الإطار ٢٢).

وفي ليبريا، يمنح قانون الغابات الجديد الصادر سنة ٢٠٠٦ وقانون حقوق المجتمعات (الذي يمر الآن بمرحلة الموافقة عليه) المجتمعات التي تمثل القواعد الشعبية إمكانية امتلاك الغابات والمشاركة في إدارتها من خلال اللجان المجتمعية لتنمية الحراجة. وستكلّف هذه اللجان بمهمة التفاوض مع شركات قطع الأخشاب. ويحق للمجتمعات الحصول على ٣٠ في المائة من الدخل الذي يدرّه تأجير الغابات بموجب ترخيص، وسيكون على قاطعي الأخشاب أيضاً أن يدفعوا مباشرةً للمجتمع المعني دولاراً أمريكياً واحداً مقابل كل متر مكعب من الأخشاب (Bodian, 2009).

وتؤكد الدراسات المتعلقة بحيازة الغابات (FAO, 2011) على أنه بينما قد يكون أمن الحيازة ضرورياً لتحقيق الإدارة الحرجية المستدامة وتحسين سبل المعيشة، فإنه ليس كافياً بحد ذاته. فثمة عوامل أخرى حاسمة بنفس الدرجة، من بينها تحسين الحوكمة ووجود أطر تنظيمية ملائمة.

جداول الأعمال الوطنية للحد من الفقر

توجد لدى عدد من البلدان النامية خطط واستراتيجيات تنمية وطنية يمثل الحد من الفقر هدفاً شاملاً من أهدافها، وذلك كجزء من عمليات استراتيجيات الحد من الفقر التي بادر إليها البنك الدولي. وقد حددت بعض البلدان – من بينها بوتان وغامبيا وتركيا وأوغندا ضمن بلدان أخرى – أن الحراجة هي إحدى القوى المحركة الرئيسية للنمو الاجتماعي – الاقتصادي، وأدمجت تلك البلدان الإدارة الحرجية ضمن استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر. وتعترف الأدوات الرئيسية لوضع السياسات والخطط الوطنية بشأن الغابات في هذه البلدان بتنوع أصحاب المصلحة في قطاع الغابات، وتتجه صوب نهج أكثر تمحوراً حول الناس وتعتمد الإدارة المجمعية للغابات باعتبارها أحد الخيارات الرئيسية لتحفيز التنمية في المناطق الريفية.

الإطار ٢٢ : أهمية وجود الإطار تمكيني على صعيد السياسات لتحقيق أهداف إصلاح الحيازة

لقد كان من النواتج الثانوية لإصلاح حيازة الغابات تلك الزيادة الكبيرة التي حدثت في الأشجار الموجودة على أراضٍ زراعية مملوكة ملكية خاصة في نيبال (إضافة إلى التحسينات في الغابات المجتمعية). ففي سنة ١٩٨٧، تمت الموافقة على لائحة تنظيمية كان القصد منها هو صيانة الأشجار الموجودة على أراضٍ مملوكة ملكية خاصة، وهي لوائح اقتضت من المزارعين الحصول على تصاريح لكي يحصدوا و/ أو ينقلوا أشجاراً من أراضيهم المملوكة ملكية خاصة. بيد أن هذه اللائحة كان لها تأثير سلبي هو أنها كانت بمثابة مثبط لزرع الأشجار من جانب القطاع الخاص أو لحمايتها. وفي حقيقة الأمر، شجّع إعلان اللوائح قبل بدء نفاذها على قطع الكثير من الأشجار بينما كان ذلك القطع لا يزال مقبولاً. وعند إزالة هذه اللوائح التنظيمية لإيجاد الإطار تنظيمي أكثر تمكيناً للحراجة المجتمعية، استجاب المزارعون بالسماح ببقاء شتلات الأشجار التي تنمو طبيعياً وبغرس شتلات مرغوبة تجارياً. وأصبحت أجزاء كثيرة الآن من منطقة التلال الوسطى في نيبال مغطاة بفسيفساء من الغابات والأشجار على الأراضي المملوكة ملكية خاصة. وأفرزت الزيادة في الأخشاب التجارية المستمدة من الأراضي الجماعية والخاصة شبكة من الشركات الخاصة لنشر الأخشاب المشتراة من مجموعات مستخدمي الغابات ومن مزارعي القطاع الخاص.

مقتبسة بتعديل (FAO, ٢٠١١).

المنظمات الشعبية والشبكات العالمية الناشئة

في السنوات الأخيرة، كان هناك مستوى متزايد من التنظيم في المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات في مجموعات وجمعيات وتحالفات واتحادات. وفي بلدان كثيرة، تحولت تدريجياً المجموعات المجتمعية لمستخدمي الغابات إلى جمعيات وإلى تعاونيات لمستخدمي الغابات. وقامت هذه الجمعيات بإنشاء تحالفات على المستوى الإقليمي واتحادات دولية. وكان هدفها هو معالجة العجز وانخفاض القدرة على المساومة اللذين يجعلان من الصعب استخدام الغابات بطريقة منتجة.

وبتيسير من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية، ومبادرات من قبيل شراكة الغابات النامية، أوجدت هذه الجمعيات فروعاً إقليمية أقوى وأصبحت نشطة دولياً. فعلى سبيل المثال، طالب دوماً التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية في الغابات الاستوائية والتحالف العالمي للغابات المجتمعية، في شراكة مع تحالف غابات الأسرة الدولية، بحقوق مجتمعية أفضل بشأن الغابات في المنتديات الدولية. وتوظف هذه الجمعيات أيضاً جهود الشعوب المحلية لكي تنخرط في إقامة مشروعات تجارية والترويج لها، وهو مجال سيأخذ الإدارة المجتمعية للغابات إلى مستوى آخر.

تأثير الإدارة المجتمعية للغابات على المجتمعات المحلية

يمكن رؤية عدد من المنافع التي تتحقق من الإدارة المجتمعية للغابات على المدى الطويل. وهي تشمل منافع تحسُّن صيانة الغابات وإدارتها، ونمو المشروعات المجتمعية ورأس المال الاجتماعي، والمساهمات في الحد من الفقر.

وقد تستغرق منافع الصيانة وقتاً طويلاً لكي تتحقق. وفي حالة نيبال، استغرقت الإدارة المجتمعية للغابات وقتاً طويلاً لإحداث التحوّل المتمثل في إصلاح البيئات الطبيعية (FAO, 2011). وفي غامبيا، أدى تطبيق اللامركزية إلى إعادة إرساء القوانين العرفية لإدارة الموارد الحرجية، التي مكّنت من حماية الأنواع الحرجية. وفي غابة بونغا في إثيوبيا، جرى على مدار السنين احتواء حصاد الأخشاب غير القانوني، وتسويق خشب الوقود، وإنتاج الفحم النباتي وذلك من خلال تنظيم المجتمعات لعملية استخدام تلك الموارد وما قامت به تلك المجتمعات من عمل على صعيد تنمية الغابات (Farm Africa, 2002). وتبيِّن دراسات أُجريت في جمهورية تنزانيا الاتحادية (على سبيل المثال Kajembe, Nduwamungu and Luoga, 2005) حدوث زيادة باهرة في كثافة الشجيرات والأشجار بعد إطلاق النظم المجتمعية للإدارة الحرجية. وفي الهند، تشير الدراسات أيضاً إلى حدوث زيادة في إنتاجية وتنوع الغطاء النباتي بعد تطبيق نهج الإدارة المجتمعية للغابات (Prasad, 1999).

ولكي تؤدي الإدارة المجتمعية للغابات دوراً هاماً في الحد من الفقر من اللازم أن تكون العديد من العوامل مواتية. ومن بين هذه العوامل سياق السياسات، وطابع المنتجات الحرجية المتاحة وتنوعها، والقدرة المجتمعية على الإدارة، وتوافر بنية أساسية لدعم الإنتاج والتصنيع والتسويق. وفي البلدان التي كانت فيها الإدارة المجتمعية للغابات تتطور منذ وقت طويل – مثلاً في غامبيا والهند ونيبال وجمهورية تنزانيا الاتحادية – تتحقق فوائد ملموسة. وبمرور الوقت، وعندما تصبح الغابات أكثر إنتاجاً، يبدأ ظهور المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم على الشكل ورش صغيرة لنشر الأخشاب، وورش للنجارة، وصُنع المشغولات اليدوية، وتصنيع عسل النحل، وتصنيع الأعشاب الدوائية. وقد أوجد هذا عمالة للنساء وللشباب وأتاح للأسر الفقيرة أن تحصل على دخل نقدي إضافي.

تنمية المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم

تتكون المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم من مستثمرين من الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وكذلك من الجمعيات العاملين في مختلف مراحل سلسلة الإمداد. وبالنسبة لهذه المشروعات تشكّل الغابات والأشجار مصدراً هاماً للدخل النقدي وللعمالة.

وثمة أمثلة عديدة لمشروعات حرجية صغيرة ومتوسطة الحجم ناجحة لإنتاج وتصنيع الأخشاب. ففي إقليم بيتين، بغواتيمالا، ساعد مشروع ممول من جهات مانحة متعددة المشروع المجتمعي المحلي فورسكوم (Empresa Comunitaria de Servicios del Bosque) على تحقيق زيادة قدرها ٤٨ في المائة في الإيرادات بعد سنة واحدة. وكان الغرض من المشروع، الذي أشرفت عليه المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، هو الترويج للتسويق التجاري للأنواع المعروفة بدرجة أقل في الأسواق الوطنية والدولية وتحقيق اعتماد هذه المنتجات بإصدار شهادات لها. وقد زادت إيرادات مشروع فورسكوم وكان ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى تحسُّن الاتصال والتسويق دولياً، وأسفر ذلك عن دخول منتجات المشروع أسواق هونغ كونغ (منطقة إدارية خاصة) وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. واستطاعت المجتمعات الأحد عشر التي تعمل مع المشروع أن تحسِّن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وفي نفس الوقت تساهم في صيانة الغابات الاستوائية في المنطقة.

والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم هي أيضاً موردة هامة للكثير من المنتجات الحرجية غير الخشبية من قبيل الراتان والخيزران، والنباتات الدوائية، وحشرات الغابات وثمارها وجوزياتها وحيوانات الصيد الموجودة فيها. وهذه المنتجات تباع في أشكال خام أو شبه مصنّعة أو مصنّعة. وتقديم الخدمات البيئية من قبيل الترويح هو مجال آخر يتزايد فيه تدريجياً دور المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي حقيقة الأمر، كثيراً ما تالشكل هذه المشروعات نسبة تتراوح من ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من أعداد المشروعات وأكثر من ٥٠ في المائة من فرص العمل ذات الصلة بالغابات (MacQueen, 2008).

ويمكن أن تحقق المشروعات الحرجية المستدامة الصغيرة والمتوسطة الحجم تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية، وأن تساهم في التنمية الاقتصادية مساهمة كبيرة. ويبين عدد من دراسات الحالات المحلية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا (انظر الإطار ٢٣) المساهمة الكبيرة للتعاونيات والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية.

وتتسم المشروعات الصغيرة الحجم بخصائص معينة من حيث الاقتصاد الجزئي يُعرف عنها أنها تحقق "تأثيراً مضاعِفاً" هو زيادة الفوائد الاقتصادية في الاقتصادات الريفية، مما يسفر عن ارتفاع الدخل، وارتفاع الاستهلاك، وتحسُّن معدلات التبادل التجاري (Elson, 2010). وقد قدّر برنامج سبل المعيشة والحراجة في نيبال الذي تموله وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (برنامج سبل المعيشة والحراجة، ٢٠٠٩) هذا التأثير[٢٤] في البلد بما يبلغ ١:١٠ تقريباً، بينما تقدّر تحليلات في أماكن أخرى هذا التأثير المضاعِف بأنه يصل إلى ١:٢٠ (GEF, 2009). ويقدّر، وإن يكن تقريبياً، أن المجتمعات الحرجية تُنتج من السلع والخدمات ما تتراوح قيمته من ٧٥ مليار دولار أمريكي إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً (Elson, 2010).

ويُحدث النمو الاقتصادي الريفي الذي يشمل السكان المحليين تحسينات اجتماعية كثيرة. فالدخل الإضافي يُستثمر عادةً في خدمات التعليم والصحة. وقد يستخدم أيضاً كثيرون من سكان الريف الذين يقيمون مشروعات فائض الدخل لديهم للتحوّل من زرّاع إلى مشتري أغذية، مما يتيح لهم مزيداً من الوقت للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية المحلية. فالمجتمعات التي تنمو اقتصادياً تكون عادةً أكثر نشاطاً في مجال صنع القرارات السياسية (Elson, 2010).

وتُظهر أدلة عديدة أن أصحاب الممتلكات الخاصة، ومن بينهم أولئك الذين لديهم حقوق ملكية يحوزونها بصفة جماعية بوسعهم حماية المنافع العامة وأنهم يقومون بذلك فعلاً إذا تواجدت بنية الحوافز الملائمة (Elson, 2010). وتشير التقديرات إلى أن المجتمعات الريفية تملك، أو تدير بموجب ترخيص، ما لا يقل عن رُبع الغابات الموجودة في البلدان النامية، وأنها تستثمر سنوياً ٢,٦ مليار دولار أمريكي عالمياً في صيانة البيئة، وهو مبلغ يفوق التمويل الذي يقدمه القطاع العام وجميع أشكال النفقات الدولية الخاصة بصيانة البيئة مجتمعةً (Scherr, White and Kaimowitz, 2003).

تهيئة بيئة تمكينية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع الاستثمارات فيها

إن تمكين المبادرات الاقتصادية القائمة على الغابات، وصيانة تلك المبادرات وتحسينها، على المستوى المحلي هي أمور تتطلب مزيجاً من عناصر متعددة. فالبيئة التمكينية تتكون من سياسات داعمة، والحصول على تمويل، ووجود خدمات وأسواق مصممة خصيصاً، وضمان الانتفاع من الغابات وحيازتها – وجميعها عناصر حاسمة لاتخاذ الخطوات الأولى في تنمية المشروعات الحرجية المحلية (الإطار ٢٤). واتخاذ تدابير لإضافة مزيد من القيمة سيؤدي في حالات كثيرة إلى زيادة الدخل، بينما تحسِّن تنمية القدرات استدامة المشروعات (الإطار ٢٥).

وتتطلب المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم أطراً مستقرة على صعيد السياسات، وتنسيقاً في مجال صنع القرار فيما بين أصحاب المصلحة، وحصولاً على حقوق الأراضي والحيازة، وذلك على غرار الشروط المسبقة اللازمة للإدارة المجتمعية للغابات. بيد أن تلك المشروعات تتطلب أيضاً حصولاً متواصلاً على تمويل، ونفاذاً مستمراً إلى الأسواق، وحصولاً مستمراً على أحدث التكنولوجيا والوسائل التي يمكن بها تحسين جودة منتجاتها لكي تكون ناجحة. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى تزايد اعتماد المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم على

الإطار ٢٣ : أهمية تربية النحل في الكاميرون

تتضمن منتجات تربية النحل العسل (Apis mellifera)، والشمع، وغراء النحل، وجميعها منتجات حرجية غير خشبية. ولمنتجات تربية النحل استخدامات دوائية وتجميلية كثيرة ويتم الإتجار بها على المستوى المحلي والوطني والدولي، مما يجعلها مساهِمة هامة في سبل المعيشة في المناطق الريفية والحضرية في الكاميرون.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات كاملة عن هذا القطاع، يقدّر أن ٣,٣ مليون لتر من عسل النحل تُنتج في الكاميرون سنوياً، تبلغ قيمتها نحو ٢٠٠٠ مليون فرنك أفريقي (٣,٧ مليون دولار أمريكي تقريباً) ويستهلك مربو النحل نسبة تبلغ زهاء ١٠ في المائة. ويُنتج سنوياً نحو ٢٣٥ طناً من الشمع تقدّر قيمتها بما يبلغ ٥٣٠ مليون فرنك أفريقي، وتخصص هذه الكمية أساساً لأغراض التصدير الإقليمي. وتضيف منتجات أخرى لتربية النحل نحو ١,٥ مليون فرنك أفريقي إلى مجموع الإيرادات من القطاع سنوياً. ويقدّر أنه كان هناك ٢٠٠٠٠ على الأقل من مربي النحل في الكاميرون في سنة ٢٠٠٩. وكان من المعروف أن أكثر من ٨٦٠٠ من مربي النحل أعضاء في ٦٣٩ مجموعة (مجموعات المبادرة المشتركة، أو التعاونيات، أو المنظمات غير الحكومية) في سنة ٢٠٠٨. وفي شمال غرب البلد، وهو إقليم رئيسي يعتمد على تربية النحل، تالشكل تربية النحل مصدراً ثانوياً هاماً للدخل، بحيث تساهم بنسبة تتراوح من ١٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة من مجموع الدخل السنوي (بما يبلغ في المتوسط ٣٠ في المائة)، مع حصول أكثر من ٨٠ في المائة من مربي النحل على نسبة تتراوح من ٣٠ إلى ٦٠ في المائة من دخلهم النقدي السنوي من تربية النحل.

المصدر: CIFOR، ٢٠١٠

٢٤ ينبغي أن يدر الدولار الواحد الذي يُستثمر في نظام (مثلاً قرية ريفية) أكثر بكثيرٍ من دولار واحد من الفوائد الاقتصادية، من حيث ما يوجده من نقد وفرص عمل. ويجري تناقل الدولار بضع مرات قبل أن يُنفق في النهاية خارج المجتمع. وفي حالة مشروع المنتجات الحرجية الخاصة بسبل المعيشة في نيبال، إذا أخذ المرء في الحسبان النقود التي تنفقها الجهة المانحة (وهي ضخ نقد في المجتمع في البداية)، والارتفاع في متوسط الدخل والدخل الوسيط، فإن الأثر المضاعِف هو على الأقل معامِل عشرة. وطابع العامل المحفِّز أهم من المبلغ. فعلى سبيل المثال، يولّد استخراج الموارد الطبيعية تأثيرات مضاعِفة قليلة جداً عند المصدر ولكن الإرشاد الزراعي أو الحراجة المجتمعية يؤديان عادةً إلى رفع مستويات المهارات وإلى إضافة مزيد من القيمة، وإلى ارتفاع مستوى الاحتفاظ بالفائض، وإلى تأثيرات مضاعِفة أكبر (ELSON, 2010).

الإطار ٢٤ : العوامل الرئيسية لبيئة تمكينية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم ولاستدامتها

العوامل الرئيسية لبيئة تمكينية

وجود مؤسسات وطنية ومحلية تعترف بقيمة المنتجات الحرجية ومن بينها المنتجات الحرجية غير الخشبية بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على الموارد، وتعترف كذلك بأهمية أدوار السكان المحليين في الإدارة المستدامة للموارد

وجود سياسات وقواعد ولوائح تنظيمية وطنية ومحلية تحقق تكافؤ الفرص من أجل تنمية المشروعات من مختلف الأحجام (ومن قبيل ذلك توفير حوافز ضريبية)، وتوفّر آليات تقديم دعم إضافي من قبيل تقديم خدمات مصممة خصيصاً وتوفير البنية التحتية التجارية الأساسية (الطرق، والبنية التحتية للأسواق، وغير ذلك)؛

الحصول على تمويل (متناهي الصغر) ميسور وتوفير أسواق واعدة من خلال توافر معلومات دقيقة وتكنولوجيات مبتكرة للاتصالات؛

الإعلان بوضوح عن حقوق الانتفاع/الحيازة والسماح بالاستخراج المستدام للمنتجات الحرجية لأغراض تجارية.

العوامل الرئيسية للاستدامة

تنمية القدرات على المستوى المحلي، بتيسير من مقدمي الخدمات في القطاع الخاص و/أو القطاع العام، في مجالات رئيسية من بينها: تكوين جمعيات للمنتجين، والتخطيط للمشروعات، والمبادئ المالية الأساسية، وإضافة القيمة، والتخطيط لإدارة الموارد الطبيعية، وتقنيات الحصاد المستدامة، والاستئناس، وغير ذلك

إضافة قيمة للمنتجات، سواء من خلال:

- ربط المنتجين، وتعاونياتهم، وجمعياتهم على امتداد سلسلة الإمداد وذلك لتعزيز النفاذ إلى الأسواق والحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق
- استثمار القطاعين الخاص والعام في البحث والتطوير، للتوسع في استخدامات المنتجات بالشكليها الخام والمصنع على حد سواء
- استكشاف فرص جديدة في التوسيم (التجارة العادلة، والمنتجات العضوية، وغير ذلك)، وإصدار الشهادات، وتوافر أسواق خاصة أخرى

إنتاج المنتجات الحرجية غير الخشبية كمصدر لمنتجاتها، تلزم إدارة مطورة للمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتلزم سياسات ملائمة وتشريعات كافية لضمان استمرار وجود قاعدة موارد سليمة لدى هذه المشروعات.

القوانين والسياسات الخاصة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية[٢٥]

كما ذُكر من قبل، تلعب المنتجات الحرجية غير الخشبية دوراً بالغ الأهمية في الحراجة المجتمعية والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. فالمنتجات الحرجية غير الخشبية تُستخدم كأدوية وأغذية وتوابل وتُستخدم أيضاً في مجموعة متنوعة من الأغراض الأخرى. وهي توفر سلعاً كفافية وتجارية بالغة الأهمية لمجتمعات الغابات ولغيرها من المجتمعات، وتمثل في مناطق كثيرة المصدر الرئيسي للحصول على دخل نقدي لدفع الرسوم المدرسية، وشراء الأدوية، وشراء المعدات واللوازم، وشراء الأغذية التي لا يمكن زرعها. ومع ذلك، كانت الموارد الحرجية غير الخشبية في جميع أنحاء العالم موضع تجاهل وتخضع أيضاً لتنظيم سيء من جانب الحكومات. ولم تؤد السياسات غير الملائمة إلى استغلال مفرط للأنواع البرية فحسب بل قللت أيضاً من المنافع التي تتحقق للمنتجين وأدت إلى أشكال جديدة من انعدام الإنصاف.

وجزئياً، تنجم المشاكل المتعلقة بقوانين وسياسات المنتجات الحرجية غير الخشبية عن تقليص معنى مصطلح "المنتجات الحرجية" خلال القرن الماضي إلى حد أنه أصبح لا يشمل بصفة أساسية إلا الأخشاب والألياف الخشبية التي تُحصد على نطاق صناعي من أجل استخدامها في صنع ألواح الأخشاب، والورق، والورق المقوى، والألواح الجسيمية. وقد حدث هذا حتى في أقاليم تُعتبر فيها المنتجات الحرجية غير الخشبية أعلى قيمة بكثير مما يسمى "المنتجات الحرجية". ومن ثم فإن ما ينجم عن ذلك من أطر قانونية وسياسية يتجاهل غالبية المنتجات الحرجية غير الخشبية الموجودة في الغابات.

وتكون التشريعات والسياسات القائمة بشأن المنتجات الحرجية غير الخشبية عادة مزيجاً معقداً ومحيّراً من التدابير التي تطورت بمرور الوقت، والتي تتسم بعدم اتساقها أو تنسيقها. وهي نادراً ما تشبه الإطار سياسياً عاماً. وقد تم سن صكوك كثيرة بشأن السياسات كاستجابات خاصة لأزمة (ومن ذلك مثلاً الاستغلال المفرط المتصور لنوع من الأنواع) أو وجود رأي مفرط في تفاؤله بشأن ما يمكن أن يتحقق من إيرادات ضريبية في حالة جعل الأنشطة غير الرسمية أنشطة رسمية. ونادراً ما ينبثق نشاط تنظيمي من تقييم دقيق ومنهجي لمجموعة الفرص والتهديدات المرتبطة بالأنواع، والنظم البيئية، وليس من الشائع اتباع منهج استراتيجي لتنظيم قطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية.

وما زال هذا الوضع دون تغيير في كثير من البلدان الآن، ولكن بدأ في بعضها حدوث تحول في أواخر ثمانينيات القرن العشرين عندما تزايد إدراك العلماء ومديري الموارد الطبيعية وواضعي السياسات للقيم الحرجية غير الخشبية، بما في ذلك الأهمية الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية للمنتجات الحرجية غير الخشبية. وقد نجم هذا التحول عن طائفة من العوامل، من بينها حدوث تغيُّر في تركيز بعض وكالات صيانة البيئة بعيداً

٢٥ هذا القسم مستمد من Laird, McLain and Wynberg, 2010.

الإطار ٢٥ : دراسة حالة بشأن المنتجات الحرجية غير الخشبية والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم – تعزيز السياسات والمؤسسات في بوركينا فاسو

خلال الفترة ما بين سنة ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٥، استهدفت مشروعات شتى تابعة للحكومة ولمنظمات غير حكومية في بوركينا فاسو تنمية المنتجات الحرجية غير الخشبية. وحقق بعض التأثير، ولكن محصلة هذه المبادرات لم تكن كافية لتسليط الضوء على الإمكانات الحقيقية لقطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية باعتباره قطاعاً حيوياً بالنسبة للأمن الغذائي وللدخل الريفي. ومن المرجح أن انعدام الاعتراف بذلك كان نتيجة لضعف تحليل الطلب، ومحدودية البيانات المتوافرة عن القيمة الاقتصادية للمنتجات الحرجية غير الخشبية وللمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكان التنسيق بين المنظمات ضعيفاً أيضاً. وعلاوة على ذلك، لم تتضمن المدونة الحرجية الصادرة سنة ١٩٩٧ أي بنود محددة تتعلق بتنمية الموارد الحرجية غير الخشبية مع أنها ناصرت حقوق المجتمعات الأصلية فيما يتعلق بإدارة واستخدام مواردها التقليدية، ومن بينها الموارد الحرجية غير الخشبية.

وبعد حلقة عمل استضافتها في سنة ٢٠٠٤ المنظمة غير الحكومية "معونة الأشجار"، قبلت وزارة البيئة في بوركينا فاسو دعوةً من منظمة الأغذية والزراعة ومن منظمة "معونة الأشجار" للعمل في شراكة لتجريب نهج منظمة الأغذية والزراعة لتحليل وتنمية الأسواق من خلال مشروع يحمل عنوان "الترويج للمشروعات المجتمعية المتناهية الصغر والصغيرة الخاصة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية (٢٠٠٥-٢٠٠٦)". ونتيجة لذلك، في سنة ٢٠٠٧ طلبت الحكومة من منظمة الأغذية والزراعة أن تدعم إعداد استراتيجية وطنية بشأن الترويج للمنتجات الحرجية غير الخشبية وإعطاء قيمة لها.

وباستخدام حلول محلية، جرى تعديل السياسات لتناسب الأوضاع في المنطقة، ولبناء القدرات، ولإيجاد آليات دعم أخرى. وفي دراسة الحالة هذه، كان أهم مظهر من مظاهر أهمية هذا القطاع الوطنية هو قيام الحكومة في سنة ٢٠٠٨ بإنشاء وكالة الترويج للمنتجات الحرجية غير الخشبية. وهذه الوكالة هي الآن مؤسسة وطنية خاضعة لوزارة البيئة ومعنية بدعم العمليات المتعلقة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية وتسويقها، وبتنسيق تلك العمليات وذلك التسويق ورصدهما. وهي تقوم بتجريب وتنفيذ ورصد سياسات واستراتيجيات الترويج للموارد الحرجية غير الخشبية بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، وتربط بين الجهات الفاعلة في سلسلة توزيع الموارد الحرجية غير الخشبية. وقد اجتذبت الوكالة اهتمام جهات مانحة دولية شتى وأصبحت تنمية الموارد الحرجية غير الخشبية تمثل أولوية بالنسبة للحكومة فيما يتعلق بتنويع سبل المعيشة الريفية وتحقيق نمو اقتصادي. ويتضمن "مشروع تحسين إدارة المنتجات الحرجية غير الخشبية واستغلالها المستدام" (وهو مشروع تموله حكومة لكسمبرغ من خلال منظمة الأغذية والزراعة وتنفذه وكالة الترويج للمنتجات الحرجية غير الخشبية) تقديم الدعم لتقنيات تحسين الإنتاج وإضافة قيمة، وإقامة منظمات خاصة بمنتجي المنتجات الحرجية غير الخشبية.

عن النهج الوقائي تماماً والاتجاه إلى نهج يضم أيضاً الاستخدام المستدام، ويعتبر الإنصاف والعدل الاجتماعي جزأين أساسيين من صيانة البيئة. وقد تأوج هذا الرأي، الذي أعربت عنه أصلاً لجنة برونتلاند في سنة ١٩٨٧، في الاتفاقات المختلفة التي انبثقت من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو في سنة ١٩٩٢، ومن بين هذه الاتفاقات اتفاقية التنوع الحيوي الملزمة قانوناً. وقد عمدت المجموعات المعنية بصيانة البيئة والتنمية إلى تجريب مشروعات قائمة على المنتجات الحرجية غير الخشبية كوسيلة لدعم الأنشطة المدرة للدخل الحميدة بيئياً والعادلة اجتماعياً. وجرى الترويج للاستخدام التجاري لحفنة من المنتجات الحرجية غير الخشبية كسبيل لمساعدة الناس على أن يعيشوا حياة جيدة مع إلحاق أقل قدر من الضرر بالبيئة.

ونتيجة لهذه الاتجاهات، ظهر منتجون صغار وتطورت منتجات حرجية غير خشبية في العقود الأخيرة بعد أن كان أولئك المنتجون "غير ملحوظين" وبعد أن كانت تلك المنتجات "غير ملحوظة". ومن دواعي الأسف أن السياسات المتعلقة بالمنتجات الحرجية غير الخشبية التي نجمت عن ذلك كثيراً ما كانت، مع بضعة استثناءات، انتهازية ولم يتم تخصيص موارد كافية لأغراض الرقابة والتنفيذ. وحملت قوانين حرجية متمركزة حول الأخشاب بصمة هذه السياسات. ونادراً ما نشأت لوائح تنظيمية نتيجة لتحليل دقيق للعوامل المعقدة التي تنطوي عليها إدارة المنتجات الحرجية غير الخشبية واستخدامها وتجارتها، أو نتيجة للتشاور مع المنتجين الذين كثيراً ما يكونون على الهامش السياسي والاقتصادي. وفي حالات كثيرة، قامت أيضاً التدخلات على صعيد السياسات بتجريم استخراج المنتجات الحرجية غير الخشبية، مما أدى إلى زيادة تهميش القائمين بعمليات الحصاد، وكثيراً ما أدت الجهود الرامية إلى بسط السيطرة القانونية على المنتجات الحرجية غير الخشبية إلى تقويض القوانين العرفية والمؤسسات المحلية وهي الأنسب لتنظيم أنواع كثيرة.

ويتناول عدد من القوانين والسياسات المنتجات الحرجية غير الخشبية تناولاً مباشراً، ويكون الهدف من ذلك في كثير من الأحيان هو صيانة الموارد وإدارتها إدارة مستدامة، والهدف في بعض الحالات هو تحسين سُبل المعيشة الريفية أو العمل على تحقيق نمو اقتصادي أوسع نطاقاً في إقليم ما (الإطار ٢٦). وهذه التدابير تركز عادةً على أنواع متداولة تجارياً، أو تالشكل جزءاً من الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأنواع المهددة بالانقراض أو الأصلية أو إلى تنظيم التجارة الدولية في الإطار اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوانات والنباتات البرية. وتوجد غالبية التدابير التي تتناول المنتجات الحرجية غير الخشبية تناولاً مباشراً في القوانين المتعلقة بالموارد الطبيعية، وبخاصة القوانين الحرجية. ومع ذلك، تنظِّم طائفة من التدابير الأخرى صراحةً جوانب من تجارة المنتجات الحرجية غير الخشبية واستخدامها، بما في ذلك الجوانب التي تحكم مراقبة الجودة ومعايير السلامة والكفاءة والنقل وفرض الضرائب والتجارة.

الإطار ٢٦ : إدراج المنتجات الحرجية غير الخشبية في القوانين الحرجية في تسعينيات القرن العشرين

في معظم البلدان، ركزت القوانين الحرجية تاريخياً تركيزاً حصرياً تقريباً على الموارد الخشبية ولم تعط إلا اهتماماً محدوداً أو لم تعط أي اهتمام على الإطلاق للمنتجات الحرجية غير الخشبية. وعلاوة على ذلك، كانت القيمة الكفافية لهذه المنتجات وقيمتها التجارية موضع تجاهل عند تصميم خطط إدارة الأخشاب وعند القيام بعمليات قطع الأخشاب. ولكن في العقود الأخيرة أُدمجت المنتجات الحرجية غير الخشبية ضمن قوانين الغابات كاستجابة لتغيُّر اتجاهات السياسة الدولية. وفي حالات كثيرة، نجم هذا عن الضغط المباشر من قِبَل وكالات دولية، من قبيل المنظمات الكبيرة لصيانة البيئة والمؤسسات التمويلية، لتنويع الإدارة الحرجية وجعلها أكثر استدامة. ونتيجة لذلك، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أدمجت بلدان كثيرة طائفة أوسع من الأهداف ضمن سياساتها الحرجية، وكان من بين هذه الأهداف صيانة صحة الغابات والتنوع الحيوي، ووظائف النظم البيئية والاستدامة الطويلة الأجل، وكذلك القيم الاقتصادية الأوسع نطاقاً من قبيل السياحة والترويح والمنتجات الحرجية غير الخشبية.

ومع ذلك، فإن الجهود الأولية الرامية إلى معالجة المنتجات الحرجية غير الخشبية في هذه القوانين الحرجية الجديدة كانت صياغتها سيئة ونادراً ما نُفذت. وظل نطاق وتعريف المنتجات المشمولة غير واضحين. وكان هناك نص على إجراءات محددة قليلة. وعندما كان هناك نص على إجراءات فإنها كانت تتركز عادةً على التصاريح، والحصص (التي كثيراً ما تُحدَّد بطريقة تعسفية)، وخطط الإدارة، وعوائد الملكية أو الضرائب، وهو نهج مأخوذ مباشرةً من قطاع الأخشاب. وثبت عدم ملاءمته على الإطلاق لقطاع المنتجات الحرجية غير الخشبية المتنوع والمعقد والذي كثيراً ما يكون أقل ربحاً.

وعلى نحو أجدى، أدرج بعض قوانين الغابات الخاصة بالوقت الحاضر المنتجات الحرجية غير الخشبية ضمن القواعد المتعلقة بالأخشاب، بما يتطلب إيلاء اعتبار لها في خطط الإدارة وعمليات قطع الأخشاب من أجل الإقلال إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية على المنتجات ذات القيمة المحلية. وفي بعض البلدان، أثبت قطع أخشاب أنواع عالية القيمة من الأشجار الحرجية غير الخشبية أنه بالشكل أكبر تهديد. ففي البرازيل في السنوات الأخيرة، أصدرت الحكومة الوطنية وحكومات الولايات قوانين تحظر قطع أنواع الأشجار التي تُستمد منها موارد حرجية غير خشبية عالية القيمة، وفي بوليفيا، فُرض حظر على قطع أشجار الجوز البرازيلي في سنة ٢٠٠٤ كجزء من مرسوم بتناول النزاعات على الملكية، ولكن سجّل تتبُّع تنفيذ هذه السياسات هزيل في كثير من الأحيان.

وفي السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، بدأت بضعة بلدان في ضبط سياساتها الحرجية ذات النوايا الحسنة التي كانت قد أصدرتها في تسعينيات القرن العشرين لكي تعكس الحقائق الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية والثقافية المتعلقة باستخدام الموارد الحرجية غير الخشبية. وقد أسفر هذا عن إدخال عدد من التحسينات المحددة على طرق تنظيم هذه المنتجات، بما في ذلك إعادة التفكير بشأن استخدام عمليات الجرد وخطط الإدارة الباهظة التكلفة والمعقدة فيما يتعلق بالمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتنقيح نظم الحصص والتصاريح. وثمة شوط طويل يجب قطعه، وما زالت المنتجات الحرجية غير الخشبية ذات أولوية منخفضة في معظم أقسام الحراجة ومناهجها الدراسية، ولكن الاتجاه في العديد من البلدان هو نحو زيادة فهم هذه المنتجات وتحسين وضع الأطر التنظيمية الخاصة بها.

المصدر: Laird, McLain and Wynberg, 2010

السياسات والقوانين التي تؤثر بطريقة غير مباشرة على المنتجات الحرجية غير الخشبية

إضافة إلى القوانين التي تتناول المنتجات الحرجية غير الخشبية صراحةً، توجد مجموعة واسعة من التدابير التي لا تذكر هذا المصطلح ومع ذلك تؤثر على استخدام تلك المنتجات وإدارتها والاتجار بها بنفس قدر تأثير التدابير التي تذكر هذا المصطلح، أو ربما أكثر منها. والتأثير الكبير لهذه التدابير يرجع إلى حد كبير إلى أن الإدارة الحرجية وسبل المعيشة تنطوي على مجموعة معقدة ومترابطة من الأنشطة، وأن تنظيم أي جانب منها له تأثير فوري على التأثيرات على الجوانب الأخرى. وتتضمن القوانين والسياسات ذات التأثير غير المباشر على المنتجات الحرجية غير الخشبية السياسات الزراعية، والحقوق المتعلقة بحيازة الأراضي والموارد منها، والملكية الفكرية، والتخطيط لإدارة الأراضي، وقوانين العمل. وإضافة إلى ذلك، لطائفة من قوانين الموارد الطبيعية تأثير كبير على المنتجات الحرجية غير الخشبية، ومن بين هذه القوانين قوانين الغابات التي نوقشت أعلاه، وقوانين التعدين والمناطق المحمية والصيانة التي تثني عن حصاد المنتجات الحرجية غير الخشبية أو تحظره.

الدور الهام الذي يؤديه القانون العرفي

حيثما كانت حقوق حيازة الأراضي والحقوق المتعلقة بالموارد مضمونة، والقوانين العرفية ما زالت قوية، وتوجد قدرة محلية على إدارة قاعدة الموارد والتعامل مع الضغوط التجارية، كثيراً ما توفر القوانين العرفية نهجاً مخففاً لتنظيم حصاد وتجارة المنتجات الحرجية غير الخشبية مقارنة مع ما توفره القوانين الإلزامية. وهذا يرجع إلى أن القوانين العرفية تدمج الظروف الثقافية والبيئية والاقتصادية المحلية الفريدة بطرق أنسب لهذه الفئة المتنوعة والواسعة من المنتجات. ولكن في الحالات التي تداعى فيها القانون العرفي إلى حد كبير، أو ازدادت فيها كثافة الضغط التجاري الخارجي بما يتجاوز قدرة المؤسسات التقليدية، تستطيع الحكومات أن توفر مستويات تنظيم هامة وضرورية وتكميلية، وهو أمر كثيراً ما تطلبه المجموعات المحلية. ولكن هذه التدخلات ينبغي صياغتها على نحو يجعلها تشمل المؤسسات ونظم الإدارة الموجودة على المستوى المحلي، حيثما كانت هذه المؤسسات والنظم فعالة (Wynberg and Laird, 2007).

القيَم غير النقدية للغابات

لقد تم تحقيق إدراك تام للقيمة التجارية للغابات من حيث الأخشاب وأيضاً، على نحو أقل، من حيث المنتجات الحرجية غير الخشبية التي تباع بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم. ويبحث هذا القسم قيمة ثالثة، ولا تقل حيوية، للغابات، وهي: القيمة غير النقدية للغابات بالنسبة للسكان المحليين. ولا ينصب التركيز هنا على القيم الدينية أو الثقافية بل على الدعم اليومي الذي تقدمه الغابات للأسر التي تعيش في الغابات أو على مقربة منها. ويدرك الباحثون بالشكل غير رسمي أهمية

القيمة غير النقدية للغابات (قيمة الاستهلاك)، ولكن هذه القيمة لم تسجّل حتى الآن في الإحصاءات الحكومية، ومن ثم فإنها تظل غير ملحوظة، بحيث تُحدَّد قيمتها فعلياً بأنها صفر.

ويشمل الدخل الذي تتضمنه الاستقصاءات النمطية لميزانية الأسر والاستقصاءات النمطية لمستويات المعيشة، التي جُرِي وفقاً لنماذج وضعها أصلاً البنك الدولي أو وضعتها أصلاً منظمة العمل الدولية، ما يلي:

- الدخل النقدي من العمالة؛
- الدخل النقدي من مبيعات المحاصيل الزراعية؛
- الدخل النقدي من مبيعات المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية؛
- الدخل "غير النقدي" من استهلاك الأسر للمحاصيل الزراعية.

ومع ذلك، فإنه لا يأخذ في الاعتبار الدخل "غير النقدي" (الاستهلاك) الذي يتأتى من الغابات. وهذا الدخل قد يُجمع ويُستهلك حرفياً، في حالة ثمار الغابات وجوزياتها وخضرواتها ولحومها وأدويتها، ولكن الاستهلاك يشير أيضاً إلى استخدام المنتجات الخشبية وغير الخشبية في الأسرة، من قبيل خشب الوقود. وكما ذُكر في الفصل ١، تبيّن الاستنتاجات من التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ أن بيانات خشب الوقود كثيراً ما كان من الصعب جمعها، ولكن ذلك الخشب كان يشكّل أكثر من ٧٠ في المائة من الأخشاب التي تم استخراجها من الغابات في آسيا والمحيط الهادي و ٩٠ في المائة في أفريقيا.

وإذا حُسب مجموع الدخل السنوي لأسرة ريفية في أي بلد من البلدان النامية، بحيث لا يُدرج ضمنه الدخل النقدي فقط بل أيضاً الدخل غير النقدي، يتضح على الفور أن مصدر الدخل غير الملحوظ تماماً رسمياً هو مصدر بالغ الأهمية حقاً في حالات كثيرة.

ويبيّن الجدول ٤٢ أن الدخل غير النقدي في تينكودوغو، وهي قرية زراعية ساحلية تبعد نحو ثلاث ساعات عن واغادوغو، يمثل مساهمة سنوية في مجموع الدخل أكبر من مساهمة الدخل النقدي. وبالنسبة للرجال الأثرياء ومتوسطي الدخل، يساهم الدخل غير النقدي بنسبة قدرها ٥٨ في المائة من مجموع الدخل بينما يساهم الدخل غير النقدي في حالة الفئات الأشد فقراً – وهي فئة النساء الفقيرات – بأكثر من ثلثي مجموع الدخل إذ تبلغ مساهمته ٦٨ في المائة.

ويبلغ متوسط الدخل الحرجي (النقدي وغير النقدي) ٤٤ في المائة من مجموع الدخل، ومن الواضح فيما يتعلق بكل فئة من فئات الثروة ونوع الجنس أن قيمة المساهمة غير النقدية التي تقدمها الغابات في دخل الأسر أعلى كثيراً من قيمة الدخل النقدي المتأتي من الغابات. ويجري حالياً تسجيل نفس هذه الاستنتاجات في أجزاء أخرى من العالم، من قبيل أفريقيا وآسيا حيث ما زالت نسبة تتراوح من ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من السكان تعيش في مناطق ريفية.

انعكاسات القيمة النقدية للمنتجات الحرجية غير الخشبية

لقد أدركنا منذ سنوات طويلة (Byron and Arnold, 1997) (Angelsen and Wunder, 2003) أن المساهمة النقدية للمنتجات الحرجية في دخل الأسرة قد لا تكون هائلة. وفي حالة تينكودوغو، تبلغ تلك المساهمة في المتوسط ٩ في المائة من إجمالي الدخل. ولكن هذه الحقائق تضع القيمة النقدية للموارد الحرجية غير الخشبية في سياقها. فالمبيعات النقدية للمنتجات الحرجية تمثل مؤشراً ضعيفاً لمجموع الفائدة التي يحققها الناس من الغابات ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع مساهمات الغابات. فالقيمة المسجلة لتلك المنتجات في سنة ٢٠٠٥ بلغ مجموعها ١٨,٥ مليار دولار أمريكي، أو ١٥ في المائة من مجموع القيمة العالمية للمنتجات الحرجية المستخرجة من الغابات (FAO, 2010a). ويتأتى خُمس الدخل الحرجي من المبيعات النقدية للمنتجات الحرجية، بينما يتكون أربعة أخماس ذلك الدخل من منتجات لا تدخل السوق أبداً.

ومبيعات المنتجات الحرجية لا تمثل فحسب نسبة ضئيلة من مجموع الدخل المتأتي من الغابات، بل تمثل أيضا مجموعة من المنتجات نطاقها أضيق كثيراً من تلك التي تُستخدم لأغراض الاستهلاك، كما هو مبيّن في الرسمين البيانيين المتعارضين (الالشكلان ٣١ و ٣٢) المأخوذين من جزر القمر.

وهذا يتضح على وجه الخصوص عند إجراء مقارنة بين أعداد المنتجات التي تدخل السوق، وتلك التي جُمع من أجل الاستهلاك، كما هو مبيّن أعلاه. وهذه الحقائق بالغة الأهمية للمناقشات التي جرت في السنوات الأخيرة بشأن قدرة الغابات على الحد من الفقر (مثلاً . Arnold, 2001; Cavendish, 2003). وكما ذكر كثيرون، قد يكون الحد المباشر من الفقر اعتماداً على الدخل النقدي الذي يمكن أن تدره مبيعات المنتجات الحرجية غير الخشبية محدوداً، حتى مع أن المبالغ الصغيرة قد تكون حيوية لأغراض معينة.

ومن الناحية الأخرى، فإن هذه المبالغ الصغيرة ليست تافهة، كما يبين القسم الذي يتناول المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا الفصل، في سياق فرص كسب الدخل المتاحة. وفي الجدول ٤٢، قد يمثل الدخل النقدي من الغابات ٩ في المائة فقط من مجموع الدخل ولكنه يساهم بنسبة قدرها ٣٥ في المائة من الدخل الغير النقدي ككل. ولذا فإنه بالغ الأهمية لتحسين تقديرات القيمة الحقيقية للمنتجات الحرجية غير الخشبية بالنسبة للدخل النقدي وغير النقدي على حد سواء، وذلك لأن كليهما يساهمان مساهمة هامة في التخفيف من وطأة الفقر ولا سيما في البيئات الريفية.

الجدول ٤٢ : استخدام الغابات في قرية تينكودوغو، بوركينا فاسو (نسبة مئوية)

فئة مستخدمي الغابات	الدخل النقدي	الدخل غير النقدي	المجموع	الدخل من الغابات كنسبة مئوية من جميع الدخل
الرجال الأثرياء ومتوسطو الدخل	٤٢	٥٨	١٠٠	
حصة دخلهم من الغابات	٧	٣١		٣٨
النساء الثريات ومتوسطات الدخل	٣٦	٦٤	١٠٠	
حصة دخلهن من الغابات	١٠	٣٤		٤٤
الرجال الفقراء والفقراء جداً	٣٨	٦٢	١٠٠	
حصة دخلهم من الغابات	٩	٣٦		٤٥
النساء الفقيرات والفقيرات جداً	٣٢	٦٨	١٠٠	
حصة دخلهن من الغابات	١٢	٣٨		٥٠
متوسط مساهمة الدخل النقدي وغير النقدي في مجموع الدخل	٣٧	٦٣	١٠٠	
متوسط مساهمة الدخل الحرجي في مجموع الدخل	٩	٣٥		٤٤

المصدر: IUCN, 2009a

أبعاد الاعتماد على الغابات

يتأتى جزء من كل دخل الأسر في المناطق الريفية مما يمكن زرعه في المزارع ويتأتى الجزء الآخر من الدخل من خارج المزارع، وهو يتكون من مزيج من الدخل النقدي الذي يُكسب كأجور ومن الدخل المستمد من الموارد الطبيعية الموجودة خارج المزارع من قبيل الغابات والأنهار والبحر. وكلما زاد بُعد المكان قل الدخل النقدي المتأتي من الأجور، وزاد الاعتماد على إنتاج المزارع وعلى الموارد الطبيعية الموجودة خارج المزارع. وفي جميع الحالات، تتباين أهمية الغابات مع أهمية الزراعة، ومن اللازم فهم الاثنتين معاً من وجهة نظر السكان المحليين. وتوجد ثلاثة أبعاد – هي البُعد المكاني والبُعد الجنساني والثروة – لطبيعة الاعتماد على الغابات، تتم مناقشتها أدناه.

الاعتماد على الغابات مكانياً

يتباين الاعتماد على الغابات بالنسبة للمكان بطرق يمكن التكهن– إذ يزيد في المناطق النائية التي تكون فيها الأسواق بعيدة وتكون فيها المبيعات من المنتجات الحرجية العالية القيمة إلى حد كبير هي وحدها التي تثير الاهتمام (ومن ذلك مثلاً التوابل مثل جوزة الطيب) ويتناقص حيثما تكون هناك طرق وأسواق وحيثما كان من السهل بيع المحاصيل الزراعية، وحيثما قد تتاح فرص للعمل بأجر. وقد أظهر سندرلين وآخرون (Sunderlin et al, 2008) إمكانية أن يكون هناك ارتباط وثيق بين مستويات الفقر والغابات على مستوى التحليل الوطني. وتلاحظ هذه الفروق عبر مسافات قصيرة إلى حد كبير، أيضاً، مرتبطة بما يشكّل مسافة يمكن سيرها إلى السوق والعودة منه. وقد أظهر دركون وهودينوت (Dercon and Hoddinott, 2005) أن أولئك الذين يعيشون في إثيوبيا على مسافة ٨ كيلومترات من مركز سوق يشترون ويبيعون أكثر من البعيدين، ويتمتعون بصحةأفضل، وتكون فرص حصولهم على التعليم أفضل.

وفي مثال آخر، قام الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN) بترميز المنظر الطبيعي في غرب غانا (الشكل ٣٣) بالوقت الذي يستغرقه الوصول إلى السوق (وهو ما يمثل مزيجاً من المسافة، ونوعية الطرق، وتوافر وسائل النقل العام). والقرى التي تظهر في المناطق الزرقاء (الفئة ١) تقع على طريق يصلح

الشكل ٣١ : مصادر الدخل النقدي للرجال والنساء في قرية نيندري، آنجوان

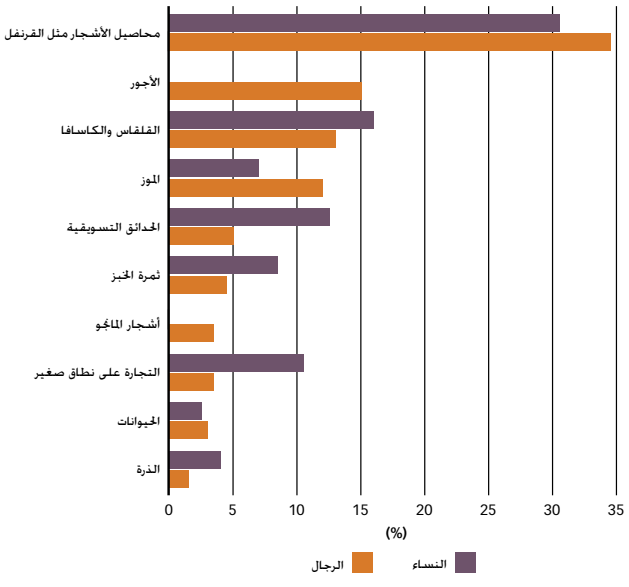

المصدر: Shepherd، ٢٠١٠

الشكل ٣٢ مصادر الدخل غير النقدي للرجال والنساء في قرية نيندري، آنجوان

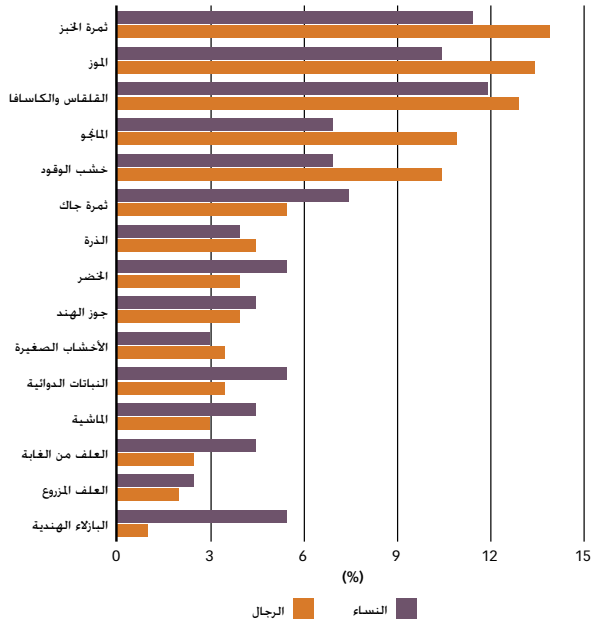

المصدر: Shepherd, 2010

استخدامه في جميع الأحوال الجوية على مسافة في حدود ١٠ كيلومترات من بلدة يوجد فيها سوق. أما القرى التي تظهر في منطقة صفراء (الفئة ٢) فهي تقع في حدود مسافة تتراوح من ١١ إلى ٢٠ كيلومتراً تقريباً من بلدة يوجد فيها سوق، وتطل على طرق مختلطة. وأما القرى التي تبدو في منطقة برتقالية (الفئة ٣) فهي تقع على بُعد مسافة تتراوح من ٢١ إلى ٣٠ كيلومترا تقريباً من بلدة يوجد فيها سوق، وتطل على طرق مختلطة. وتقع القرى التي تبدو في منطقة لونها أحمر داكن (الفئة ٤) على بُعد مسافة تتراوح من ٣١ إلى ٤٠ كيلومتراً تقريباً، وتطل جزئياً على طرق أو مسارات سيئة. والخط الأحمر هو حد المنطقة الطبيعية؛ وتبيَّن باللون الأخضر الداكن المعازل الحرجية والمناطق المحمية. وتتركز معظم المرافق العامة في المنطقتين الزرقاء والصفراء، بينما توجد المناطق الأكثر نأياً ذات اللونين البرتقالي والأحمر الداكن جميعها على مقربة من الغابات.

وقد استخدم مكتب الاتحاد العالمي لصون الطبيعة في غانا مجموعة أدوات خاصة بدراسة الغابات والفقر لتحليل مصادر الدخل النقدي وغير النقدي لسكان قرية بنسانوم الموجودة في منطقة زرقاء وقرية كاماسو الموجودة في منطقة برتقالية اللون. وتبيَّن النتائج، في حالة النساء، في الشكلين ٣٤ و٣٥.

واتجار النساء، الشديد الأهمية في غانا، أيسر كثيراً بالنسبة لنساء قرية بنسانوم، اللائي يستطعن بسهولة نقل المنتجات الزراعية والمنتجات الحرجية إلى السوق لبيعها، مقارنةً بنساء قرية كاماسو. وكمية المنتجات الزراعية للأسرة التي يقمن ببيعها أكبر من الكمية التي يستهلكنها، ويحصلن أيضاً على نسبة قدرها ١٠ في المائة من جميع دخلهن من مصادر نقدية أخرى. أما في كاماسو فإن النساء يبعن كمية من المنتجات

الشكل ٣٣ ترميز المنظر الطبيعي في واسا آمينفي الغربية حسب البُعد

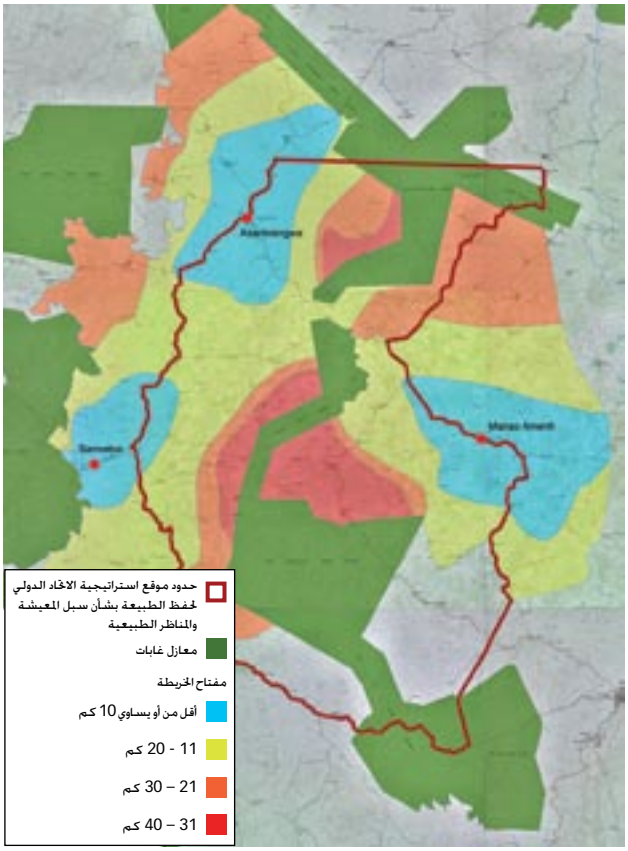

© خريطة طبوغرافية نشرتها إدارة المساحة في غانا (طبعة 1999)
خريطة الفقر التي أعدها Gill Shepherd، وأصدرها Johannes Forster

الزراعية للأسرة أقل من الكمية التي تُستهلك ويكن أكثر اعتماداً على الغابات للحصول على دخل غير نقدي. وتتاح لهن فرص أقل للحصول على دخل نقدي آخر.

الاعتماد على الغابات ونوع الجنس

تتجه المرأة في مجتمعات كثيرة إلى الغابات لتنويع مجموعة الأغذية الكفافية التي تقدمها لأسرتها ولإضافة نكهة إلى تلك المجموعة، وكذلك للحصول على دخل نقدي. ومن المألوف أن نجد المرأة تعتمد على الغابات أكثر من اعتماد الرجل للحصول على دخل من خارج المزرعة، بينما قد يعتمد الرجل اعتماداً أكبر على العمل بأجر. فعلى سبيل المثال، في قبيلة آكان بجنوب غانا، بينما تؤول الأرباح من أي أنشطة في المزرعة إلى رب الأسرة (الذكر)، قد ترغب المرأة في الحصول على دخل تتحكم فيه بنفسها، لحماية مستقبلها. وقد تختار الزوجات إرسال حوالات مالية إلى أسرهن، مثلاً، كنوع من التأمين في حالة الطلاق (Milton, 1998). وفي بنين والكاميرون تعمد النساء إلى زيادة حقوقهن المتعلقة بجمع الموارد الحرجية غير الخشبية وبيعها قبل أن يحين أجل سداد الرسوم المدرسية للأطفال، وفي

الأوقات التي يكون فيها اعتلال الصحة أكثر شيوعاً، وأثناء فترة الجوع قبل الحصاد (Schreckenberg et al., 2002). ويبيّن نمط مصادر الدخل التي تُشاهد في الجدول ٤٢، وهو نمط شائع في كثير من أجزاء أفريقيا، أن النساء يحصلن على حوالي ثلث إجمالي دخلهن السنوي نقداً، وعلى الثلث كفافياً من المزرعة، وعلى الثلث من الغابات.

الاعتماد على الغابات ومستويات الثراء

إن الفقراء بوجه عام، وليست النساء فقط، أكثر اعتماداً على الغابات للحصول على الدخل النقدي وغير النقدي. وربما كان هذا يرجع إلى افتقارهم إلى موارد الأراضي أو الأيدي العاملة لإجراء أنشطة زراعية أكبر أو العمل المتنقل. ومع أن الأسر الأغنى قد تجمع مزيداً من المنتجات الحرجية من حيث الحجم، فإن ما يُجمع بالشكل نسبة مئوية أعلى بكثير من مجموع

الشكل ٣٤ : مصادر الدخل لنساء قرية بنسانوم، واسا آمينفي الغربية في غانا

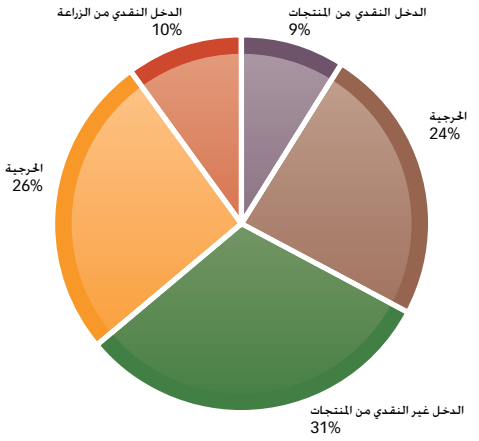

المصدر IUCN, ٢٠٠٩b

الشكل ٣٥ : مصادر الدخل لنساء قرية كاماسو، واسا آمينفي الغربية في غانا

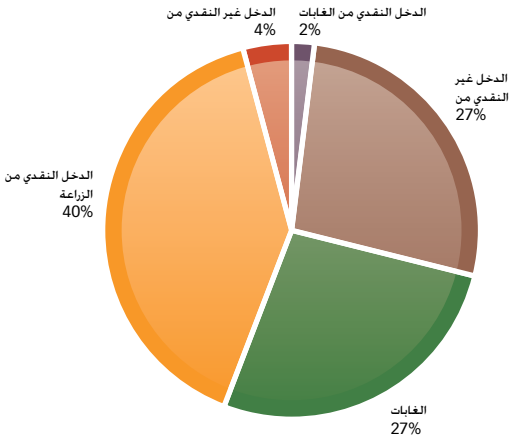

المصدر IUCN, ٢٠٠٩b

دخل الأسر المعيشية (Abbott, 1997). والفقر المزمن (العميق الذي يصعب الخروج منه والمتوارث بين الأجيال) أكثر شيوعاً في المناطق النائية التي توجد فيها غابات مما هو في المناطق الأقل نأياً (Bird et al., 2002).

أنواع الاعتماد على الغابات

تتباين أنواع الاعتماد غير النقدي على الغابات في أجزاء مختلفة من العالم، تماشياً مع أنواع الزراعة. وفي حين أن إنتاج المزرعة يكون إنتاجاً أولياً دائماً تقريباً، فإن الأسر الزراعية تعتمد على الغابات اعتماداً مباشراً (من خلال المدخلات في الغذاء، مثلاً) واعتماداً غير مباشر (من خلال المدخلات في استدامة المشروع الزراعي بوجه أعم).

الرعي والزراعة والغابات

في أجزاء كثيرة من أفريقيا يكون غذاء الحيوانات طيلة نسبة كبيرة من السنة هو الأوراق الغضة الموجودة في الغابات. وتتمثل القيمة غير النقدية الرئيسية للغابات بالنسبة لأولئك الذين يمتلكون ماشية في أنها تجعل الثروة الرئيسية الموجودة لدى الأسرة حية وبصحة جيدة على مدار السنة عندما لا تكون هناك حشائش.

الغابات والماشية وخصوبة التربة على المصاطب

في نُظم الزراعة في أعالي التلال في نيبال يجري إطعام الماشية في الغابات أو يجري إطعامها بالأوراق الغضة المقطوعة من الغابات، ويجري إبقاؤها على المصاطب، بحيث يمكن أن يزود روثها المحاصيل الزراعية بالمغذيات. ويظهر النظام الزراعي إلى أي مدى يمكن أن يكون التعايش مع الغابات وثيقاً.

الغابات والمياه والمصاطب المروية

تقوم الغابات في مستجمعات مياه الأمطار العلوية بحماية ودعم جداول المياه التي تالشكل جزءاً أساسياً من زراعة الأرز المروي على مصاطب في قطاع كبير من جنوب وجنوب شرق آسيا وفي مدغشقر.

إراحة التربة بالتناوب

في كل أجزاء العالم تقريباً وقبل ظهور الأسمدة المشتراة، كان المزارعون يستغلون خصوبة تربة الغابات في نقل نظم الزراعة. فقد دفعت أنواع التربة السيئة، حيث تتراكم الأعشاب الضارة وتبدأ سميّة التربة في جعل الزراعة مستحيلة تقريباً بعد سنتين أو ثلاث سنوات، المزارعين إلى التنقل حول دورة قطع أراضيهم. وفي نظم كثيرة، بدءاً من غرب أفريقيا إلى إندونيسيا، يُثري المزارعون قطع الأراضي التي يكونون قد هجروها مؤقتاً بواسطة أنواع مرغوبة من الأشجار، بحيث عندما يعودون إلى تلك الأراضي بعد بضع سنوات تكون لديهم غابة أكثر قيمة من تلك التي تركوها وراءهم. فالأراضي العشبية المزروعة في المنطقة السودانية في أفريقيا، والتحول البطيء إلى الغابات الزراعية المتعددة الطوابق في إندونيسيا وفيتنام وأماكن أخرى، هما مثالان على ذلك.

الغابات والبروتين

في غابات حوض الكونغو المطيرة، تستحيل تقريباً تربية الماشية المستأنسة. وتتكون الزراعة من زرع المواد الغذائية النشوية

والخضر الدرنية، ولكن المأكولات البروتينية والأوراق الخضراء والفيتامينات والمعادن يجب أن تتأتى جميعها من الغابة.

التحديات والقضايا الناشئة

لقد نالت الحراجة والغابات اهتماماً جديداً في المناقشات الدولية بسبب دورها المحتمل في التخفيف من تغيُّر المناخ. وهذه المناقشات تجعل من الأمور الملحة بالنسبة للحكومات أن تجري إصلاحات في صالح الفقراء في قطاع الغابات لحماية وتعزيز الفوائد التي تحققها الغابات للفقراء من حيث سبل المعيشة. فإذا كان المراد أن يتحقق ذلك فإن المجتمعات المحلية تحتاج إلى حقوق أكثر أمناً إذا كان لها أن تشارك في إدارة وحماية مساحات كبيرة من الغابات عالمياً.

واستدامة الإدارة المجتمعية للغابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود ترتيبات تمكينية تيسّر توليد المنافع من الغابات وتقاسمها تقاسماً منصفاً. ولكن بدون وجود اعتراف قانوني بالحقوق المتعلقة بالمنتجات الحرجية فإن السكان المحليين لا يكون لديهم ما يلزم من اهتمام ولا من شجاعة لحماية الغابات وتنميتها (Gobeze et al., 2009). وستحتاج أيضاً المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى استثمارات وبناء للقدرات لكي تساهم في سبل المعيشة المحلية. ومن اللازم أيضاً زيادة إدماج جوانب أخرى من سبل المعيشة المحلية، من قبيل الأشجار الموجودة في المناطق الواقعة خارج نطاق الغابات، ضمن السياسات والإجراءات.

حقوق الانتفاع الطويل الأجل بالموارد الحرجية وتقاسم فوائدها تقاسماً منصفاً

يشير تقرير التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠ إلى أن نسبة قدرها ٨٠ في المائة من غابات العالم تخضع للملكية العامة (FAO, 2010a) ولكن ملكية المجتمعات للغابات وإدارتها لها آخذتان في التزايد. ومع ذلك، في بلدان كثيرة، نجد أن الأطر التنظيمية ليست محددة تحديداً واضحاً أو لا توفر أمن حيازة كافياً للمجتمعات المعتمدة على الغابات.

والفوائد التي تتحقق للمجتمعات تكون أقل في البلدان التي تمثل فيها الإدارة المجتمعية للغابات مفهوماً حديثاً نسبياً. وهنا ربما لم تتم معالجة القضايا المتعلقة بالحيازة حتى الآن، ولم يتح الوقت اللازم للغابات ذات القيمة المنخفضة التي تنتقل ملكيتها إلى المجتمعات لإظهار فوائد الحماية التي توفرها، ولم توجد حتى الآن البنية التحتية اللازمة لإضفاء قيمة على المنتجات الحرجية المجتمعية. وفي المراحل الأولى، تقدّر عموماً تقديراً بخساً تكاليف الإدارة الحرجية من حيث الوقت (وتكاليف المعاملات المتعلقة بالتعامل مع المؤسسات الحرجية العامة). وفي هذه الحالات، من السهل بالنسبة للوسطاء وللنُخب المحلية أن يصبحوا المستفيدين الرئيسيين.

وجوهر تقاسم التكاليف والفوائد هو تحقيق إدارة مستدامة للغابات والحد من مستويات الفقر. وتتوقع المجتمعات المحلية الحصول على فوائد إضافية من الأخشاب والوقود الخشبي والموارد الحرجية غير الخشبية كحافز ودافع للسعي إلى تحقيق أهداف الإدارة الحرجية المستدامة في شراكة مع الحكومة. ويمكن أن يكون انعدام الشفافية بشأن مقدار الدخل الذي يتحقق وكيفية استخدامه مصدراً محتملاً للنزاع وتهديداً لوجود ترتيبات الإدارة المجتمعية للغابات. وإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات تخصيص غابات للاستخدام المجتمعي أو للإدارة المشتركة مع الوكالات الحكومية المعنية بالغابات، وتسجيل مجموعات الإدارة الحرجية، ووضع خطط للإدارة الحرجية وعمليات الموافقة على تلك الخطط، هي أمور تحد إلى حد كبير من قدرة المجتمعات على الانخراط في الإدارة الحرجية بدون دعم خارجي.

وما زالت أشكال خطط الإدارة المجتمعية للغابات في بلدان كثيرة تستند إلى الإدارة التقليدية الواسعة النطاق لأخشاب الغابات الموجهة نحو الإنتاج. وتنطبق هذه الأشكال على العمليات الصغيرة النطاق بدون تكييف أساسي لها، ومن ثم تترتب على ذلك معاملات عالية التكاليف وتأخيرات زمنية. وفي هذه الحالة يضيع بسرعة التركيز على الفوائد بالنسبة للمجتمعات التي تعتمد على الغابات (FAO, 2004). ومع ذلك، تتخذ البلدان خطوات إيجابية لتحسين الإدارة التعاونية للغابات. فعلى سبيل المثال، في أوغندا ثمة سياسة يتم إعدادها حالياً لتقاسم الفوائد في الإطار الإدارة التعاونية للغابات. وتقوم السياسة على إشراك القطاع الخاص في دعم تنمية المشروعات الحرجية في مجالات تسويق الإنتاج وتصنيعه وتوسيع نطاقه وتنمية عملية تنظيم مجموعات مجتمعية.

وقد ثبت أن قدرة المجتمعات المحلية على أن تنظم صفوفها وتتفاوض وتضغط على الحكومات حيوية في إخضاع صناع القرار للمساءلة عن المبادئ الرئيسية والحوكمة الرشيدة. وثمة جهود تُبذل في بلدان عديدة بقيادة منظمات غير حكومية بيئية لتعزيز المجتمعات المحلية وللضغط على الحكومات فيما يتعلق بعدد من القضايا، من بينها تبسيط الخطوط التوجيهية والإجراءات. ففي غانا، على سبيل المثال، أنشأت هيئة الحراجة لجاناً مجتمعية لإدارة الموارد ويوجد حتى الآن أكثر من ١٠٠٠ جهاز من هذا القبيل داخل المجتمعات الحرجية الهامشية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، لا يزال يلزم مزيد من العمل حيثما يوجد افتقار إلى المشاركة المجتمعية في صنع القرار، نتيجة لعدم كفاية الدعم السياسي وعدم كفاية وجود قوى محركة اقتصادية تحبّذ صغار المستفيدين بدلا من تقاسم الفوائد وتوزيع الدخل بطريقة منصفة (Hodgdon, 2010).

واستجابة لعملية استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يُدمج عدد من البلدان الأهداف المتعلقة بالإدارة الحرجية (والإدارة المجتمعية للغابات بالتالي) ضمن التخطيط للتنمية، والمناهج الأوسع نطاقاً لإدارة المناطق الطبيعية ومستجمعات مياه الأمطار، باعتبارها أحجار الزاوية فيما يتعلق باستراتيجياتها للحد من الفقر وللتنمية الريفية. وإضافة إلى ذلك، ومع تزايد سكان الريف ووجود طلبات متعددة على الغابات، قد تجد المجتمعات المحلية أن هناك الآن حوافز أكثر مما كان يوجد في الماضي لتنويع الدخل بزيادة التسويق التجاري للمنتجات الحرجية. وهذه الأنشطة تأخذ

مكانها، كالمعتاد دوماً، إلى جانب الزراعة والعمالة خارج المزرعة (Mirjam, Ros-Tonen and Freerk Wiersum, 2005).

بيد أن الغابات تستغرق وقتاً لتنضج، وستستغرق الغابة التي تكون قد تدهورت إلى حد كبير وقتاً لتدر الدخل المجتمعي الذي عادةً ما تكون هناك حاجة ماسة إليه. وقد آن الأوان لكي يُعهد إلى المجتمعات بغابات أقل تدهوراً في كثير من المناطق أو أن يقدَّم لها تمويل مساعد لمعاونتها على ترميم الغابات المتدهورة ترميماً أسرع.

تعزيز المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم

باستطاعة الحكومات أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تعزيز المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم للحد من الفقر. وبإمكانها أن تمنح حق الانتفاع قانوناً بالموارد الحرجية وإنفاذ ذلك الحق. وبإمكانها أن تبسِّط الإجراءات البيروقراطية للحصول على حصص من الموارد الطبيعية ولتسجيل المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. والحوافز المالية، ومن بينها منح تخفيضات ضريبية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تبدأ نشاطها وكذلك سياسات الشراء المحلي أو الأخضر، هي خطوات إيجابية إضافية (Donovan et al., 2000).

ويمكن أيضاً للجهات الفاعلة على المستوى العالمي أن تساهم في تهيئة بيئة تمكينية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بتوفير طلب منتظم أو استثمار رأسمالي، كما يحدث في حالة القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يختار عدد متزايد من الشركات الدولية المختصة بالصحة وأدوات التجميل تسويق منتجات أُنتجت بطريقة مستدامة وفي ظل معايير معينة معترف بها دولياً من قبيل "التجارة العادلة"، مما يكفل تكافؤ الفرص أمام القائمين بعمليات حصاد المنتجات الحرجية غير الخشبية وأمام المصنعين المحليين لتلك المنتجات. ويتزايد قيام صناعات القطاعات الخاص التي تتولى تصنيع المنتجات الحرجية بتسويق منتجات تحصل عليها من صغار ومتوسطي زرّاع الأشجار، لا سيما في الأماكن التي تحظر فيها القيود المتعلقة بالأراضي منح امتيازات كبيرة النطاق للمزارع الكبيرة. وتوفر أيضاً في بعض الأحيان رأس المال للزرّاع المحليين من أجل التصنيع الأولي.

وباستطاعة الوكالات والمنظمات الدولية المانحة أن تقدم موارد مالية وتقنية من أجل بناء القدرات، وأن تتعاون مع الشركاء المحليين من أجل المضي قدماً بإجراء إصلاحات فيما يتعلق بحيازة الأراضي والسياسات والأسواق تكون في صالح الفقراء. وثمة تطورات إيجابية على الصعيد العالمي تساعد على تعزيز البيئة التمكينية (انظر الإطار ٢٧).

ويتطلب الاستثمار في الحراجة المحكومة محلياً شروطاً مسبقة معينة. فتوافر استثمار "غير مادي" أولي يمكن أن يساعد كثيراً على تمكين المجتمعات ومنظمي المشروعات المحليين إلى جانب التخفيف من المخاطر الاقتصادية والسياسية الأخرى، وذلك تحضيراً للاستثمارات "المادية" اللاحقة، من قبيل الحصول على معرفة وائتمانات قطاع الأعمال (Elson, 2010).

وإحدى المبادرات التي يدعمها مقدمو استثمارات "غير مادية" لمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم هي تحالف ربط المشروعات الحرجية. وهذا التحالف هو جهد تعاوني بين منظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، ومرفق البرامج القطرية للغابات، وبرنامج البنك الدولي بشأن الغابات، مع شركاء قطريين. وفي صالح المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعمل سوياً في جمعيات لخفض تكاليف المعاملات، والتكيف مع الفرص الجديدة في الأسواق، وتشكيل بيئة السياسات لصالحها. ومع ذلك، في بلدان نامية كثيرة، لا توجد هياكل الدعم اللازمة لهذه الجمعيات الحرجية، أو لا تصل تلك الهياكل إلى منْ تشتد حاجتهم إلى العون. وتحالف ربط المشروعات الحرجية هو تعاون دولي مع المراكز الفرعية الوطنية التابعة له، مكرّس لتجنُّب إزالة الغابات وللحد من الفقر بربط المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم ببعضها البعض، وبالأسواق، وبمقدمي الخدمات، وبعمليات وضع السياسات (الإطار ٢٨).

وكما هو مُبرز في الإطار ٢٥ كان هناك جانب بالغ الأهمية من نجاح بوركينا فاسو فيما يتعلق بالمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم واستخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية نتيجة لاستخدام أداة تحليل الأسواق وتنميتها، وهي أداة استحدثتها منظمة الأغذية والزراعة في سنة ٢٠٠٠. ونهج تحليل الأسواق وتنميتها هو منهجية تدريبية تشاركية ترمي إلى مساعدة الناس في إقامة مشروعات قائمة على الغابات وتدر دخلاً مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. ويجري تكييف مجموعات هذه الأداة حسب السياق المحدد لكل بلد ولتحقيق أغراض مختلفة كثيرة ومن أجل منتجات مختلفة كثيرة. وهي تتيح مرحلة تخطيط أولية، وثلاث مراحل رئيسية متتالية هي: تحديد المجموعات المستهدفة والمنتجات المحتملة؛ وفرز المنتجات الواعدة وتحديد الأسواق؛ وإعداد استراتيجيات وخطط أعمال، والتنفيذ التجريبي. ومنذ سنة ٢٠٠٠، قدمت إدارة الغابات بمنظمة الأغذية والزراعة الدعم لخطط بشأن مشروعات تعتمد على منتجات الأشجار والغابات في حوالي ٢٠ بلداً باستخدام منهج تحليل الأسواق وتنميتها (FAO, 2010f).

قوانين وسياسات أكثر فعالية بشأن المنتجات الحرجية غير الخشبية[٢٤]

مع توافر مزيد من المعلومات، وإجراء مشاورات فعالة مع أصحاب المصلحة، واتباع مناهج استراتيجية لوضع السياسات، تستطيع قوانين وسياسات الموارد الحرجية غير الخشبية أن تروّج للاستدامة البيئية، وللإنصاف في التجارة، ولسبل المعيشة الريفية المحسّنة. وتهدف الاقتراحات التالية إلى مساعدة الحكومات وغيرها ممن يعملون الآن على بناء أطر للسياسات المتعلقة بالموارد الحرجية غير الخشبية تكون أكثر فعالية وأكثر إنصافاً.

٢٤ هذا القسم مأخوذ من Laird, McLain and Wynberg, 2010

الإطار ٢٧ : تزايد إدراك قيمة منظمات المنتجين الحرجيين – صندوق تنمية جمعيات المنتجين الحرجيين ذوي الحيازات الصغيرة

تدرك الحكومات تدريجياً الحاجة إلى تعاون نشط من جانب المنتجين الحرجيين ذوي الحيازات الصغيرة في عملية وضع السياسات من أجل تحقيق الإدارة الحرجية المستدامة. وللاستفادة من ذلك لمساعدة الحكومات على تهيئة بيئة تمكينية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم، نشأت مبادرات دولية، من قبيل صندوق تنمية جمعيات المنتجين الحرجيين ذوي الحيازات الصغيرة الذي أقيم لدعم إقامة منظمات للمنتجين الحرجيين في البلدان النامية ولممارسة تلك المنظمات لعملها. وقد بدأ برنامج ذلك الصندوق في ممارسة أنشطة في سنة ٢٠١٠ في إثيوبيا وفيتنام، بدعم من منظمة أغريكورد (Agricord)، والاتحاد المركزي الفنلندي للمنتجين الزراعيين وملاّك الغابات (MTK)، ومنظمة المزارعين الذين يكافحون الفقر، وتحالف ربط المشروعات الحرجية (Forest Connect)، ومرفق البرامج القطرية للغابات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

المصدر: FAO, 2010g (وللحصول على مزيد من المعلومات ترجى زيارة الموقع: www.fao.org/forestry/enterprises/60778/en/)

وينبغي أن ينعكس في السياسات والقوانين مدى التسويق التجاري للموارد الحرجية غير الخشبية ومدى تغاير خواص تلك الموارد، وأسواقها وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بها. وليس من الممكن اتباع منهج واحد "يصلح لجميع الحالات" فيما يتعلق بتنظيم هذه الفئة المتنوعة من المنتجات. ومن اللازم أن تعكس القوانين الأنواع المختلفة من استخدامات الموارد الحرجية غير الخشبية، بما في ذلك المعيشة الكفافية، والتجارة المحلية، والتجارة في الأسواق، والترويح. وقد أشارت التجربة أيضاً إلى أن قوانين وسياسات الموارد الحرجية غير الخشبية تبلغ أقصى درجات فعاليتها عندما:

- لا يكون استخدام الموارد الحرجية غير الخشبية للأغراض الكفافية خاضعاً للتنظيم، إلا في حالات الحصاد المفرط الواضحة؛
- تركّز الحكومات القوانين والسياسات على المنتجات الحرجية غير الخشبية الصناعية النطاق التي يُتجر بها دولياً وبكثافة، لا سيما عندما تكون لديها موارد محدودة؛
- يولى الاهتمام الملائم للضرر الذي يلحق بالمنتجات الحرجية غير الخشبية نتيجة لتدهور الغابات الناجم عن قطع الأخشاب والتعدين وإزالة الغابات لأغراض الزراعة التجارية ومن أجل استخدامات أخرى للأراضي؛
- تتجنب السياسات تجريم أنشطة الحصاد وتؤدي إلى زيادة تهميش المنتجين؛
- يقدَّم دعم ومعلومات لمجموعات المنتجين والقائمين بعمليات الحصاد، والجمعيات التجارية، والمنظمات غير الحكومية لتعزيز المشاورات بين أصحاب المصلحة؛
- يكون هناك تخفيف من الآثار السلبية للقوانين غير ذات الصلة؛
- يكون هناك تعاون بين البلدان التي تتاجر في المنتجات الحرجية غير الخشبية؛
- يكون هناك إقلال إلى أدنى حد من عبء التصاريح والإجراءات بالنسبة لصغار المنتجين؛
- تُدمج الحكومات وتنسّق القوانين العرفية والإلزامية ونظم الحوكمة.

وتحقق سياسات المنتجات الحرجية غير الخشبية أقصى درجات فعاليتها عندما تكون مستندة إلى "مغريات" على الشكل تشجيع الحوافز والأطر القانونية الداعمة، بما في ذلك تقديم الحكومة الدعم لمجموعات المنتجين والمجموعات التجارية والتصنيعية؛ وإتاحة النفاذ إلى الأسواق والحصول على أسعار أعلى من خلال إصدار الشهادات؛ والتخفيضات الضريبية؛ والتوعية والتثقيف بشأن السياسات والقوانين الجديدة. وفي بعض الحالات، لا سيما عندما يحدث طلب تجاري مفاجئ ومرتفع، يكون ضرورياً أيضاً وجود الإطار تنظيمي أكثر ضلوعاً في الأمر، بما في ذلك التصاريح، والحصص، والضرائب، والقيود على التجارة. وستحتاج الحكومات إلى التعامل مع التنظيم الخاص بالموارد الحرجية غير الخشبية بطرق تعكس التكاليف والفوائد المالية والبيئية والاجتماعية لهذه الإجراءات، وقدرة الحكومة على التنفيذ، واحتمالات الامتثال.

المعرفة التقليدية، والشعوب الأصلية، وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها

ربما كان أهم التطورات الجديدة وأكثرها دينامية بشأن الغابات والمعرفة التقليدية والشعوب الأصلية داخل الأمم المتحدة هو العمل الجاري الاضطلاع به في الإطار النظام المتعلق بتغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، سيكون للشعوب الأصلية دور حاسم الأهمية يجب أن تؤديه في الأنشطة والأنشطة الإضافية المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وبخاصة في الإطار القرار الذي تم اتخاذه مؤخراً حول الأنشطة الإضافية المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في كانكون بالمكسيك. ففقدان الغابات وتدهورها يساهمان بنسبة قدرها ١٧ في المائة

الإطار ٢٨ تحالف ربط المشروعات الحرجية – أداة عملية للترابط الشبكي

يربط ويعزز حالياً تحالف ربط المشروعات الحرجية (Forest Connect) المشروعات الحرجية الصغيرة في بوركينا فاسو، والصين، وإثيوبيا، وغواتيمالا، وغيانا، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وليبريا، ومالي، وموزمبيق، ونيبال. وتبدأ الأنشطة القطرية لذلك التحالف بإجراء تقييم لسياق المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي تستند إليه من ثمّ أنشطة المتابعة التي تفضي إلى الترابط الشبكي وجها لوجه عبر سلسلة القيمة وحتى مستويات وضع السياسات. وتتاح بذلك للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم معلومات وفرص للارتباط بمنتجين محليين آخرين، وبالعناصر الفاعلة في سلسلة القيمة، وبمقدمي الخدمات (ومنها مثلاً خدمات الأعمال والخدمات المالية). وينشئ كل مركز فرعي وطني من المراكز التابعة لهذا التحالف موقعه الشبكي الخاص به ويديره استناداً إلى الأولويات التي يحددها، لربط جميع أصحاب المصالح.

وفي جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، يعمل التحالف بالترابط مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، والمنظمة الإنمائية الهولندية، وتقوم بتنفيذ أهدافه منظمة لاوية خاصة لتنمية الموارد البشرية. وقد ركز اهتمامه على المشروعات الصغيرة التي تصنع الراتان والخيزران، وروّج للتعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية والحكومة اللاوية. وقد زادت القدرة التسويقية لهذه المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بجعلها أكثر وعياً بمتطلبات الأسواق الدولية، ومن خلال تكوين مجموعات لإنتاج الخيزران والراتان. وتعلّمت المشروعات الوطنية أهمية مساعدة المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحسين إمكانية نفاذها إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، وقد حفز هذا بدوره كلاً من الحكومة اللاوية والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم على إيلاء مزيد من الاهتمام للإدارة المستدامة للراتان والخيزران.

المصدر: Forest Connect, 2010. (وللحصول على مزيد من المعلومات عن تحالف ربط المشروعات الحرجية في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، ترجى زيارة الموقع: http://edclaos.com/lfc/)

من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، وتعيش شعوب أصلية في جميع الغابات التي تستهدفها أنشطة تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

وقد بدأت تواً المناقشات الأخيرة المتعلقة بصمود سبل المعيشة تأخذ في اعتبارها المساهمة الهائلة التي تقدمها الغابات لسبل المعيشة، ولا سيما في المناطق الأكثر نأياً. ومع ذلك يعتقد البعض أن التأثيرات الواقية التي تحققها الغابات لصمود سبل المعيشة يمكن أن تهددها جوانب تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها حتى قبل الاعتراف بتلك التأثيرات. وعلى الرغم من وجود تهديدات مماثلة لسبل المعيشة في جوانب كثيرة من إدارة الموارد الطبيعية (Honadle, 1999)، توجد سلسلة من المخاوف المحددة المرتبطة فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

وكانت هناك مخاوف من أن يكون تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها غير مواتٍ للأشخاص الذين يعيشون في الغابات وحولها (مثلاً على أساس التجربة المتعلقة بزيت النخيل). فإذا كان المقصود بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها هو المساهمة في الحد من الفقر أو على الأقل عدم التأثير سلبياً على حقوق الاستخدام، فإن توضيح حقوق الحيازة سيكون أمراً ضرورياً في كثير من الحالات. وفي الوقت ذاته، ترى سلطات حرجية كثيرة الآن فرصة للحصول على دخل من تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وقد يكون هذا مثبطاً قوياً لنقل السيطرة على الغابات إلى المجتمعات المحلية.

وقد تتحمل المجتمعات المحلية تكاليف تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من حيث استخدام الغابات الضائع. وإذا كان ما يصل إلى أربعة أخماس ذلك الاستخدام غير مرئي بالنسبة للحكومات، كما شاهدنا، فمن الممكن أن يكون هناك تقدير بخس لما قد يفقده الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات نتيجة لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وعلاوة على ذلك، ثمة خطر شديد هو فقدان ما يملكه الكثير من شعوب الغابات من حقوق غير رسمية لاستخدام الغابات وذلك عندما تصبح الغابات أكثر قيمة (Angelsen et al., 2009).

ولا يمكن أن تتحقق المساهمة المحتملة التي قد يحققها لتغير المناخ مورد حرجي متعدد الوظائف ومتعدد القيمة إلا إذا جرت مواءمة ترتيبات تخفيضات الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها مع إصلاح حوكمة الغابات الأوسع نطاقاً مواءمة أفضل. فتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وامتصاص الكربون يمكن أن يقصرا الوظائف المتعددة على وظيفة وحيدة، وهو أمر في غير صالح المستخدمين المحليين إلى حد كبير. وتمثل القرارات الجوهرية بشأن حوكمة الغابات حوكمة في صالح الفقراء، وهي قرارات لم يبت فيها حتى الآن تقريباً، لب التخفيضات المحتملة للانبعاثات، وآليات التمويل وبروتوكولات الرصد المقصود بها أن تحقق تلك التخفيضات.

وبالذات منذ مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عُقد في بالي في سنة ٢٠٠٧، شاركت الشعوب الأصلية مشاركة نشطة في عمليات وضع السياسات، وأثرت على نتائج تلك العمليات. وتتطلب مسودة نص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعلى وجه الخصوص ، القرار الخاص الأنشطة الإضافية الخاصة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، من البلدان النامية ضمان المشاركة الكاملة للسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في استراتيجيات الأنشطة الإضافية الخاصة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وخطط العمل الوطنية.

وتوفر هذه الإشارات أساساً يمكن البناء عليه وضمان أن يكون للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية دور كافٍ في النظام الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الاإطارية بشأن تغير المناخ وحماية مصالح تلك الشعوب وحقوقها (انظر UNFCCC, 2010) والتي قد تستفيد من الأنشطة الإضافية الخاصة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وتوفر الحالات المذكورة في الفصل الثالث أمثلة واضحة للكيفية التي بدأت بها هذه المشاركة تغيّر القوانين والسياسات تغييراً إيجابياً. ويجري المزيد من العمل على الأنشطة الإضافية الخاصة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها لضمان هذه الأنشطة تفيد المجتمعات الأصلية والمحلية.

غابات حضرية واقتصاد محلي من أجل توفير فرص عمل وإدرار دخل

يعيش الآن أكثر من نصف سكان العالم في مناطق حضرية. وقرب الغابات الحضرية والمحيطة بالحضر والنظم الشجرية الأخرى من هذه المراكز السكانية يجعل هذه الغابات بالغة القيمة في استدامة العمالة وإدرار دخل. ومع ذلك، فغالباً ما يتم إغفال المناطق الحضرية عند دراسة الغابات المحلية والقضايا المتعلقة بالحراجة. ويجب أن تؤخذ اعتبارات مختلفة في الحسبان عند تقييم إنتاجية الغابات الحضرية، مقارنةً بالسياق الريفي. وثمة ثلاثة مجالات هامة على وجه الخصوص عند دراسة ذلك.

أولا، في المناطق المقامة "الأساسية" التي توجد فيها درجة عالية من البنية التحتية الرمادية (الطرق والمباني)، تالشكل الأشجار والغابات الحضرية مزارع وحدائق خطية، توفر صيانتها فرص عمل مستدامة، وتوفر مخلفاتها المواد الخام لتوليد الكهرباء محلياً، وللتدفئة، والطبخ (Lohrberg, 2007). ثانيا، تواجه المناطق المحيطة بالمدن والآخذة في التحضّر تغيرات رئيسية في استخدامات الأراضي وتلزم توليفات مبتكرة من الأشجار والموارد الحرجية تجمع ما بين الوظائف الترويحية والصحية والبيئية والإنتاجية. وتهدف الممارسات الحالية إلى زيادة كفاءة تكلفة البنية التحتية الخضراء، والتحرك صوب بنية تحتية رمادية أكثر مراعاةً للنظم البيئية، مع توفير عمالة في تشييد وإدارة الطرق والمتنزهات والمناطق الصناعية والأحياء مما يجمع ما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاركة المجتمعية (Lohrberg, 2007). ثالثا، يجب أن تكون المدينة المستدامة مناسبة ضمن نظامها البيئي العام، وتحترم الإدارة الحضرية لمستجمعات مياه الأمطار، والوسائط الطبيعي. والإنتاجية المتوازنة للغابات ونظم الحراجة الزراعية حول المدن تزوِّد المناطق الحضرية بالمنتجات الحرجية التقليدية وكذلك بإمدادات من المياه ومن منتجات الحراجة الزراعية (Spathelf and Nutto, 2004). ومع ذلك، وبالرغم من قيمة هذه المناطق المشجرة للإدارة المجتمعية للغابات وكذلك للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإنها نادراً ما تؤخذ في الاعتبار في دراسات "القيمة" المحلية للغابات وللحراجة. ومن اللازم إيلاء اهتمام خاص للغابات الحضرية والمحيطة بالحضر إذا كان المراد أن تُقاس وتُدمج ضمن جهود التخطيط المحلية ("للحضر") والإقليمية ("للمناطق المحيطة بالحضر التي تربط الحضر بالريف").

وقد جرى تعريف الحراجة الحضرية وشبه الحضرية بأنها فن وتكنولوجيا وعلم إدارة الأشجار والموارد الحرجية في النظم البيئية الخاصة بالمجتمعات الحضرية وحولها لتحقيق الفوائد الفسيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية التي توفرها هذه الموارد (Grey and Deneke, 1986). وقد نالت الحراجة الحضرية اهتماماً محدوداً في كثير من البلدان الفقيرة لأنه يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها مرتبطة بالتجميل والترويح. ومع أن هذه الوظائف هامة بالنسبة لجميع المجتمعات، فإنها لا تمثل أولوية عليا بالنسبة للمدن التي تعتبر فيها إعادة القاعدة الحرجية ويعتبر فيها البحث عن مهن منتجة من أجل السكان الضعفاء والفقراء هما الشاغلان الرئيسيان.

وتدلل البحوث والتجارب المستفيضة على أن المدن التي اتخذت خطوات للاستثمار في رؤية خضراء تراعي البيئة قد نعمت لاحقاً بفوائد كثيرة. فعلى سبيل المثال، حيثما توجد بنية تحتية خضراء تتسم بالكفاءة، يتم الحد من تأثيرات الظواهر الجوية المتطرفة (مثل الرياح والفيضانات والانهيارات الأرضية وزحف الرمال). وعلاوة على ذلك، تُنتج مستجمعات مياه الأمطار التي تدار إدارة جيدة مياه ذات نوعية جيدة وتوفر إمدادات من هذه المياه وتقلل من الحاجة إلى الأشغال الهندسية الباهظة التكلفة. وتقل كثيراً التكلفة العالية والمتكررة لإعادة بناء الطرق والمساكن والبنية التحتية التجارية، مما يحقق وفورات تولّد فرصاً خضراء للعمل ودخلاً من خلال إدارة الاستخدامات المتعددة وصيانة الأراضي المشجرة والأشجار. وأخيراً، فإن نظم الزراعة والمناطق الطبيعية التي تضم الحراجة الزراعية ومزارع عالية الغلة يمكن أن تزود الأسواق المجاورة بإمدادات بأسعار تنافسية (FAO, 2009b).

وتكشف البحوث التي أُجريت في المناطق المحيطة بالحضر في البلدان النامية أن الأسر الحضرية الفقيرة والمتنقلة تحافظ على صلات وثيقة بمناطقها الريفية السابقة (الزراعية والحرجية). وهذه الصلات يمكن أن تساهم في معيشتها الكفافية وأن تخفف من انعدام الأمن الغذائي (Iaquinta and Drescher, 2000). وفي مجتمع غابات الأمازون البوليفية المتحضر، يتيح استخراج وتصنيع المنتجات الحرجية غير الخشبية خيارات فيما يتعلق بسبل المعيشة أمام سكان المناطق شبه الحضرية. وتعتمد بعض الأسر، لا سيما أسر المهاجرين من المناطق الحرجية النائية والذين لم يحصلوا على قسط جيد من التعليم، على الأنشطة المتعلقة بالموارد الحرجية غير الخشبية من أجل صمودها اقتصادياً في المدينة (Stoian, 2005). وقد أكد ستوكلتون وشانلي وندوي (Shackleton, Shanley and Ndoye, 2007) دور الموارد الحرجية غير الخشبية في دعم سبل المعيشة في مناطق مختلفة من البلدان النامية، وهو دور قائم بطريقة غير رسمية منذ عقود. والبحث الذي أجروه أظهر، على وجه الخصوص، الدور الرئيسي للموارد الحرجية غير الخشبية في إتاحة فرصة لمئات الآلاف من الرجال العاطلين والنساء العاطلات في المناطق المحيطة بالحضر وفي الحضر لتعزيز سبل معيشتهم في بلدان أفريقية عديدة.

وفي المناطق الحضرية تكون المصادر الرئيسية للأخشاب هي المزارع الكبيرة، وأشجار الشوارع، والأحزمة الواقية أو مصدات الرياح والأحزمة الخضراء، والمتنزهات والحدائق. وفي مدن كثيرة يجري حصاد الأخشاب مقترناً بأنشطة ترويحية مكثفة في الهواء الطلق. ويُمارس الزرع المنهجي لأشجار الشوارع من أجل إنتاج الأخشاب على نطاق واسع في الصين والهند وماليزيا (Carreiro, Song and Wu, 2008). وتعوّض بعض المدن في بلدان صناعية تكاليف العناية بالأشجار من خلال حصاد أخشابها.

وللأشجار الحضرية أيضاً القدرة على صيانة قيَم العقارات (على سبيل المثال Tyrväinen et al., 2005)، وخلق بيئات جذابة بالنسبة للأعمال التجارية، واجتذاب المستهلكين إلى مناطق تسوّق مقامة في الأحياء الأكثر تحضراً. وقد وجدت دراسات أن الأشجار الحضرية تحسِّن الاستقرار الاقتصادي لبيئات البيع بالتجزئة باجتذابها المستهلكين، وإيجادها حالة مزاجية إيجابية، وإبحائها برسائل تنم عن الجودة (Wolf, 2004). وقد جرى توثيق هذا توثيقاً جيداً من خلال بحوث عملية في أوروبا، من بينها البحث الذي أجراه المنتدى الأوروبي المعني بالحراجة الحضرية بقيادة المركز الدنماركي للغابات والمناظر الطبيعية والتخطيط التابع لجامعة كوبنهاغن (DCFLP/KVL) والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية. ويمثل إنتاج الأشجار وزرعها والعناية بها وإنتاج بيئات طبيعية والعناية بها مضاعِفاً اقتصادياً هاماً في البلدان المتقدمة. فخدمات المناطق الطبيعية، بما في ذلك إنتاج المعدات والمشاتل والمبيعات بالتجزئة، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها في سنة ٢٠٠٤ قدِّر ناتجها بما قيمته ١٤٧,٨ مليون دولار أمريكي، وولدت أكثر من ١,٩ مليون فرصة عمل في القطاع الخاص (Hall, Hodges and Haydu, 2005).

والعمل الضروري لإعادة النظم البيئية الحضرية وزرع الأشجار والغابات المجتمعية والعناية بها، بدعم من الحكومة الوطنية وأجهزة الحكم المحلي والوكالات المانحة الدولية، يمكن أن يوظّف فيه ملايين من الأشخاص على نطاق عالمي مع تحقيق تأثيرات مضاعِفة كبيرة في الاقتصادات المحلية وفي جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ما زالت الغابات الحضرية تمثّل فكرة لاحقة في أغلب الأحيان في عملية تنفيذ أهداف الخطط الشاملة على النطاقين المحلي والوطني. ففي كثير من الأحيان، لا يكون هناك ارتباط أساسي بين رؤية المجتمع لجودة البيئة وبين خدمات النظم البيئية التي تمثل حجر الزاوية لتحقيق جودة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة (Schwab, 2009). ويمثل وجود بيانات يمكن التعويل عليها وإجراء حوار شامل فيما بين التخصصات والقطاعات والمؤسسات عنصرين ضروريين في أي عملية تخطيط ناجحة. وكلا العنصريْن لا وجود لهما حالياً في جميع الأقاليم والدول تقريباً (انظر الإطار ٣٠). وفي حقيقة الأمر لا يجتمع أصحاب المصلحة الرئيسيون، من قبيل المشتغلين بالحراجة والمتخصصين في الزراعة الحضرية والسلطات المحلية والأجهزة المعنية بحالات الطوارئ وواضعي برامج الأمن الغذائي، لبناء مدن خضراء مستدامة بالاشتراك مع المواطنين ومن أجلهم. ومع ذلك، تقوم الكثير من مراكز الخبرة الرفيعة (ومنها مثلاً في آسيا الأكاديمية الصينية للغابات، ومعهد ماليزيا للموارد الحرجية، ومؤسسات آرافالي في الهند) بجمع بيانات جيدة وبوضع ممارسات تقدمية لإشراك ملاك الأراضي المتأثرين ومجموعات المصالح، ولوضع رؤية خضراء مستدامة لمجتمعاتهم ضمن شروط الحوكمة الجيدة وممارسات التخطيط الطويل الأجل.

وقد أدرك المواطنون بالفعل وأدركت سلطاتهم المحلية أن الزراعة الحضرية هي طريقة استراتيجية للجمع ما بين فسيفساء من المناطق الخضراء في المدن وحولها، مع الإسهام في المجتمعات المتنقلة من المناطق الريفية وإقامة نظام بيئي طبيعي في المدينة، وتوفير سوق شديدة المنافسة بجوار المستهلكين. وتتيح قواعد أصحاب المصلحة الموجودة حول هذا التخصص أساساً سليماً يمكن من خلاله إدماج الأشجار والحراجة الزراعية والغابات في استخدام متكامل للأراضي، مما يمكِّن الحراجة في الحضر وحول الحضر من تقديم مساهمة اقتصادية مباشرة من حيث فرص العمل وإدرار الدخل، إلى جانب وفورات مؤسسية.

ونتائج البحوث الأكثر شمولاً بشأن الغابات الموجودة في الحضر وفي المناطق المحيطة بالحضر والنظم الشجرية الأخرى تدفعنا نحو نماذج جديدة للإدارة الحضرية وديناميات تحضّر يُعتمد فيها الشمول الاجتماعي، والعمليات التشاركية للإدماج الثقافي، والأمن الغذائي، والرفاه، كأهداف أساسية.

الإطار ٢٩ : تقدير قيمة الخدمات البيئية – مثال غابة أوكفيل الحضرية

في كل سنة، توفر بلدة أوكفيل (أونتاريو، كندا) خدمات بيئية تصل قيمتها إلى ٢,١ مليون دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك، توفر الأشجار للصناعة المحلية بقيمة ١,١ مليون دولار أمريكي سنوياً بتجنُّب الإنفاق على وسائل ميكانيكية لإزالة ١٧٢ طنا (١٩٠ طناً) من الملوثات المنبعثة عند المنبع. وتوفر الأشجار لسكان أوكفيل ٨١٢٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً كتخفيض في فواتير الطاقة. وهذا يثبت صحة مفهوم أن الغابة الحضرية تكون بمثابة "مرفق تطور وراثي حيوي". حيث توفر الطاقة، وتنفذ الأرواح، وتحول دون تراكم غازات الاحتباس الحراري.

وقد ساعد مشروع تأثير الغابات الحضرية في أوكفيل على وضع "مقياس أداء" أساسي للخطة الاستراتيجية العامة. فإلى جانب خطة الإدارة الاستراتيجية للغابات الحضرية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٧، أقيمت قاعدة متينة للسياسات في الخطة الرسمية للبلدة للمساعدة في تحقيق الرؤية العامة وهي: "أن تكون أكثر بلدة في كندا مليئة بالحياة." وهذا يدلل على الدور المؤثر الذي تلعبه الغابات الحضرية، والشراكات المحتملة بين المتخصصين في تخطيط وهندسة وإدارة الغابات الحضرية (McNeil, 2009).

الإطار ٣٠ : تقييم الأشجار الموجودة خارج الغابات

إن نشوء مناطق خضراء في المدن وعمليات التخطيط الإقليمي لهذه المناطق هو أمر معروف جيداً في البلدان المتقدمة. ومع ذلك، على الرغم من وجود منهجيات للتقييم، ليس من الشائع استخدامها في معظم أنحاء العالم، ونادراً ما تكون متوافقة مع المستخدمين، ولا تكون متكاملة، إما على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وكجزء من عملية التقييم العالمي لحالة الموارد الحرجية لعام ٢٠١٠، يجري إعداد دراسة موضوعية عن الأشجار الموجودة خارج الغابات، تتضمن تحليلاً للمنهجيات ولمدى توافر البيانات. وستوفر الدراسة توجيها للبلدان عند تقييم التحضّر، واستخدام الأراضي، والتغيُّر في استخدام الأراضي في المدن وحولها بالنسبة إلى السياسة الحرجية وخطط العمل الوطنية بشأن الحراجة (FAO, 2010e).

الموجز والاستنتاجات

لقد أظهر هذا الفصل مدى أهمية الموارد الحرجية المحلية في استدامة سبل المعيشة المحلية، ولكنها كثيراً ما تقدّر قيمتها تقديراً بخساً ولا تتوافر لها حماية كافية في القوانين والسياسات. وتقدم الموارد الحرجية المحلية مساهمات رئيسية في استدامة الممارسات المتعلقة بالمعرفة التقليدية، وتنمية الإدارة المجتمعية للغابات والمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والإمداد بالمنتجات الحرجية غير الخشبية، وتقديم مساهمات "غير نقدية" في سبل المعيشة الكفافية. وقد كانت الأمثلة المذكورة في هذا الفصل محاولة أولى لإلقاء الضوء على هذه الأفكار، التي تتطلب جميعها مزيداً من البحث والمناقشة في سنة ٢٠١٠ وما بعدها.

وتستند الإدارة المجتمعية للغابات إلى حُسن النوايا السياسية وقوة المؤسسات المجتمعية، وهي تعتمد على وجود حقوق وحيازة طويلة الأجل بشأن الغابات. وباستطاعة الإدارة المجتمعية للغابات أن تساعد أيضاً على تحفيز إقامة مشروعات حرجية صغيرة ومتوسطة الحجم، عندما تحتضنها بيئات سليمة وتمكينية ملائمة.

ويتزايد في بعض البلدان ودولياً إدراك أن الاستثمار في المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن يحسّن كثيراً من فرص سبل المعيشة الريفية إلى جانب تعزيزه لإدارة الموارد الطبيعية. فهذه المشروعات يمكن أن تكون قاطرة للتنمية من خلال توليد فرص العمالة وإدرار الدخل ومن خلال الأثر المضاعِف الذي يتحقق من خلالهما في الاقتصادات الريفية. ومع ذلك في بعض البلدان لا تحدث تنمية للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب تقدير قيمتها بالنسبة للاقتصادات الوطنية تقديراً بخساً. وباستطاعة الحكومات والمنظمات الدولية تهيئة بيئة إيجابية بدرجة أكبر للمشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم بتوضيح القواعد المتعلقة بالحصول على الموارد والمتعلقة بالحيازة؛ وبتبسيط تسجيل المشروعات وإجراءات التصدير؛ وبترشيد المخططات الضريبية والمتعلقة بالحوافز المالية. وبشكّل توافر معلومات وتقديم دعم لشبكات المنتجين مكونيْن هاميْن أيضاً.

وقد أظهرت أيضاً الموارد الحرجية غير الخشبية دورها الكبير في المساهمات النقدية وغير النقدية في سبل المعيشة، بما في ذلك عن طريق المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكثيراً ما تكون المنتجات الحرجية غير الخشبية هي المُنتج الرئيسي للكثير من المشروعات الحرجية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المجتمعات المحلية وتساعد على توفير دخل مستدام. ومع ذلك، فإن المساهمة غير النقدية التي تقدمها الموارد الحرجية غير الخشبية في دخل الأسر تكون أكبر بكثير من الدخل النقدي المتأتي من الغابات في أحيان كثيرة. وإضافة إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن المساهمة غير النقدية التي تقدمها الغابات، تلزم زيادة وضع قوانين وسياسات فعالة بشأن تلك الموارد لكفالة عدم استغلالها بإفراط ولكفالة إدماجها إدماجاً جيداً ضمن أطر السياسات.

وأخيراً تقتضي التحديات الجديدة النابعة من تغيُّر المناخ اتخاذ إجراءات عاجلة لزيادة استكشاف وحماية القيمة المحلية للغابات بالنسبة لسبل المعيشة. وهذا يصدق بالذات في حالة الأنشطة الناشئة المضطلع بها في الإطار تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والأنشطة الإضافية المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بالنظر إلى القرارات التي اتخذت مؤخراً في كانكون في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. إذا تم ضم الأنشطة الإضافية المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها مع الأنشطة الواسعة لإصلاح حوكمة الغابات وقامت الحكومات بتشجيع مشاركة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في وضع استراتيجية الأنشطة الإضافية المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وخطة العمل الوطنية، فهناك أمل في أن تضمن الأنشطة الإضافية المتعلقة بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها أن تعود الفوائد على الناس الذين يعتمدون على الغابات في معيشتهم. وبدون إيلاء هذا الاهتمام للقضايا القائمة على المستوى المحلي، يكون هناك خطر تدهور الأساليب التقليدية للحياة وخطر تهديد بعض أكثر غابات العالم تنوعاً من الناحية الحيوية وأكثرها أهمية من الناحية البيئية.